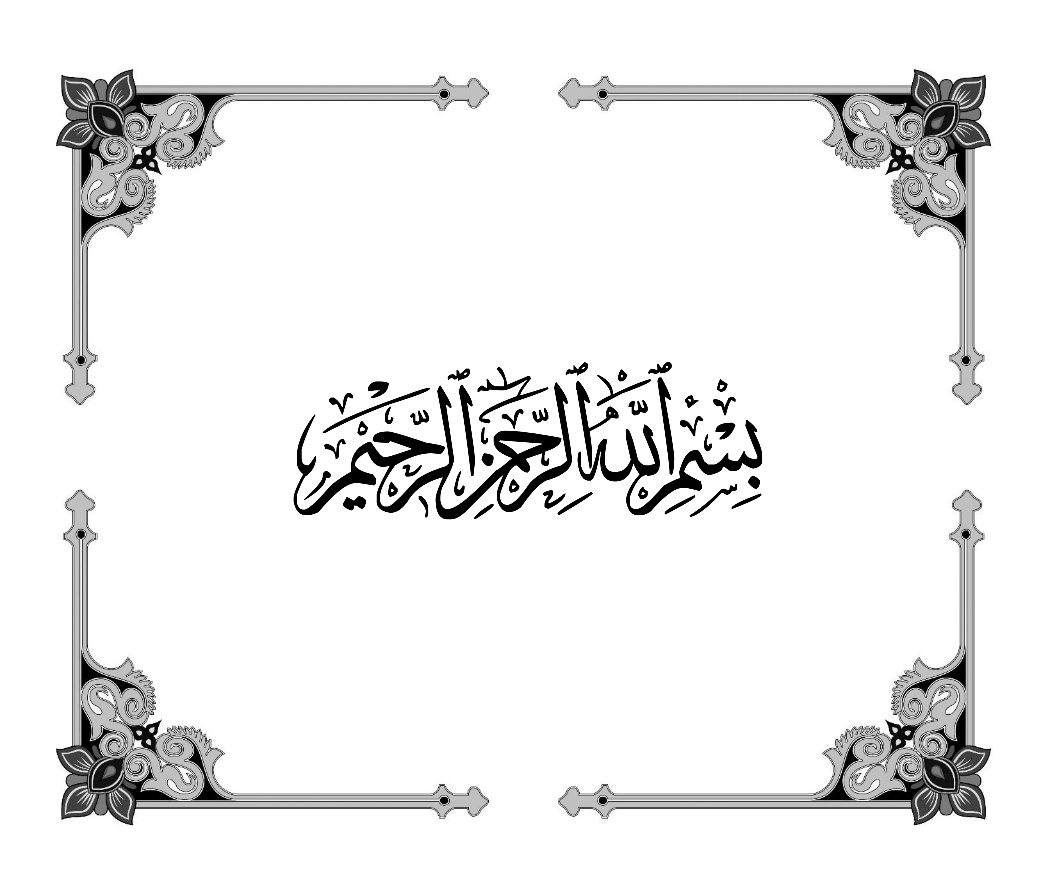

بسم الله الرحمن الرحيم

ISBN 978-9933-489-60-1

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق، وزارة الثقافة العراقية لسنة ٢٠١٢: ٢٩٨٨.

الرقم الدولي: ٩٧٨٩٩٣٣٤٨٩٦٠١.

البحراني، علي بن عبد الله، 1256 ـ ١٣١٩هـ.

رسالة في شرح حديث حبنا أهل البيت يكفر الذنوب/ تأليف علي بن عبد الله البحراني؛ تحقيق مشتاق صالح المظفر. ـ الطبعة الاولى. ـ كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والقافية، ١٤٣٤هـ./ ٢٠١٣.

٦٨ص. ـ (قسم الشؤون الفكرية والثقافية؛).

تبصرة عامة: يحتوي على كشافات. ISBN: ٩٧٨٩٩٣٣٤٨٩٦٠١

تبصرة ببلوغرافية: ص. ٦٢ ـ ٦٥؛ وكذلك في الحاشية.

١. احاديث خاصة (حبنا اهل البيت). ٢. احاديث الشيعة. ٣. الاربعة عشر معصوم عليهم السلام ـ فضائل. الف. العنوان.

BP١٩٣٠٢٦ .B٣٤٣٣ R٥٧٣ ٢٠١٣

تمت الفهرسة في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة قبل النشر

شرح حديث

حبنا أهل البيت يكفر الذنوب

تاليف

الشيخ علي بن عبد الله الستري البحراني

المتوفى سنة ١٣١٩ هـ

تحقيق

مشتاق صالح المظفر

إصدار

شعبة التحقيق

في قسم الشؤون الفكرية والثقافية

في العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٣٤-٢٠١٣



العراق: كربلاء المقدسة – العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية – هاتف: ٣٢٦٤٩٩

Web: www. imamhussain-lib. com

E-mail: info@imamhussain-lib. com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة القسم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على أكرم الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين المعصومين من كل دنس ورجز، واللعن الأبدي الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

شعبة التحقيق في قسم الشؤون الفكرية والثقافية في تجدد دائم وعطاء متواصل، وفي هذه المرّة أظهرت لنا نوراً جديداً من أنوار الولاية ألا وهو إصدارها لكتاب جديد يضاف إلى سلسلة كتبها المحققة والتي ترفد مكتباتنا الإسلامية بالجديد الجديد من آثار آل محمد صلوات الله عليهم.

وهذا الكتاب هو: «**شرح حديث حبنا**» لمؤلفه الشيخ عليّ بن عبد الله البحراني والذي تناول المؤلف فيه حديث: «**حبنا أهل البيت يكفرّ الذنوب، ويضاعف الحسنات**

وأنّ الله تعالى يتحمّل عن محبّينا أهل البيت ما عليهم من مظالم العباد، إلاّ ما كان منهم فيها على إصرار، وظلم المؤمنين، فيقول للسيّئات: كوني حسنات» فأبدع غاية الإبداع في شرحه، وقد قام بتحقيق هذا الأثر المهم أحد محققينا في شعبة التحقيق، ألا وهو الأخ الفاضل مشتاق صالح المظفر، وفقه اللهّ لكل خير هذا وقد قام المحقق بإهداء هذا الكتاب إلى العتبة الحسينية المقدّسة، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتقبل منه وأن يجعله وجميع محققينا في خدمة وإحياء ونشر المزيد من تراث العترة الطيبة الطاهرة إنّه سميع الدعاء، والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآله الطاهرين المعصومين.

شعبة التحقيق

قسم الشؤون الفكرية والثقافية





بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدّمة التحقيق

الحمد لله الناشر في الخلق فضله، والباسط فيهم بالجود يده، نحمده في جميع أُموره، ونصلّي على خير خلقه، وسيّد رسله محمّـد وآله الطيّبين الطاهرين، ونسأل الله العليّ القدير أن يثبّتنا على ولاية الرسول الأمين وولايـة أهـل بيتـه الأكـرمين، عليه وعلـيهم أفـضل الـصلاة وأتـمّ التـسليم، والـبراءة مـن أعـدائهم الأوّلـين والآخرين، وأن يميتنا على محبّتهم، وأن يعرّف بيننا وبينهم يوم القيامة، إنّه سـميع مجـيب.

وبعد: قد وردت أحاديث جمّة في تعريـف محبّـتهم عليهم السلام وأهميّتهـا وثوابهـا، وعقاب من تركها، وإليك طائفة منها على الترتيب التالي:

فضل حبّ أهل البيت عليهم السلام

روى الشيخ الكليني رضوان الله عليه في **الكافي**: عن الحكم بن عتيبة، قال: بينا أنا مع أبي جعفر عليه السلام والبيت غاصّ بأهله، إذ أقبل شيخ يتوكّأ على عَنَزَة[1] له، حتّى وقف على باب البيت، فقال: الـسلام عليـك يـا بـن رسـول الله ورحمـة الله

١ ـ العَنَزَةُ: عصاً في قدر نصف الرمح أو أكثر، فيها سنان مثل سنان الرمح، وقيل: في طرفها الأسفل زُجٌّ كزجّ الرمح يتوكّأ عليها الشيخ الكبير. لسان العرب ٥: ٣٨٤ ـ عنز.

وبركاته، ثمّ سكت، فقال أبو جعفر عليه السلام: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته». ثمّ أقبل الشيخ بوجهه على أهل البيت وقال: السلام عليكم، ثمّ سكت حتّى أجابه القوم جميعاً وردّوا عليه السلام، ثمّ أقبل بوجهه على أبي جعفر عليه السلام ثمّ قال: يا بن رسول الله ادنني منك جعلني الله فداك، فوالله إنّي لأُحبّكم وأُحبّ من يحبّكم، ووالله ما أحبّكم وأُحبّ من يحبّكم لطمع في دنيا، والله إنّي لأُبغض عدوّكم وأبرأ منه، ووالله ما أُبغضه وأبرأ منه لوتر كان بيني وبينه، والله إنّي لأُحلّ حلالكم، وأُحرّم حرامكم، وأنتظر أمركم، فهل ترجو لي جعلني الله فداك ؟.

فقال أبو جعفر عليه السلام: «إليّ إليّ». حتّى أقعده إلى جنبه، ثمّ قال: «أيّها الشيخ إنّ أبي علي بن الحسين عليه السلام أتاه رجل فسأله عن مثل الذي سألتني عنه، فقال له أبي عليه السلام: إن تمت ترد على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عليّ والحسن والحسين وعليّ بن الحسين ويثلج قلبك، ويبرد فؤادك، وتقرّ عينك، وتستقبل بالروح والريحان، مع الكرام الكاتبين، لو قد بلغت نفسك، ها هنا. وأهوى بيده إلى حلقه. وإن تعش ترى ما يقرّ الله به عينك وتكون معنا في السنام الأعلى».

فقال الشيخ: كيف قلت يا أبا جعفر عليه السلام ؟ فأعاد عليه الكلام، فقال الشيخ: الله أكبر يا أبا جعفر إن أنا متّ أرد على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عليّ والحسن والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام، وتقرّ عيني، ويثلج قلبي، ويبرد فؤادي، وأُستَقبل بالروح والريحان مع الكرام الكاتبين، لو قد بلغت نفسي إلى هاهنا، وإن أعش أرى ما يقرّ الله به عيني، فأكون معكم في السنام الأعلى؟.

ثمّ أقبل الشيخ ينتحب ينشج ها ها ها حتّى لصق بالأرض، وأقبل أهل البيت ينتحبون وينشجون لِما يرون من حال الشيخ، وأقبل أبو جعفر عليه السلام يمسح بإصبعه الدموع من حماليق[1] عينيه وينفضها.

ثمّ رفع الشيخ رأسه، فقال لأبي جعفر عليه السلام: يا بن رسول الله ناولني يدك جعلني الله فداك، فناوله يده فقبّلها، ووضعها على عينيه وخدّه، ثمّ حسر عن بطنه وصدره فوضع يده على بطنه وصدره، ثمّ قام فقال: السلام عليكم.

وأقبل أبو جعفر عليه السلام ينظر في قفاه وهو مُدبر، ثمّ أقبل بوجهه على القوم، فقال: «من أحبّ أن ينظر إلى رجل من أهل الجنّة فلينظر إلى هذا».

فقال الحكم بن عتبة: لم أر مأتماً قطّ يشبه ذلك المجلس[2].

حبّهم عليهم السلام لا يُباع

تعال معي لنأخذ الدروس والمواقف من السلف الصالح الّذين أحبّوا أهل البيت عليهم السلام حبّاً خالصاً من كلّ دغش، وليس فيه أيّة شائبة ومصلحة كي يباع بالصفر والبيض أو بشيء آخر، وإليك هذا الموقف الذي وقفه أبو الأسود الدؤلي[3] مع معاوية حيث روي أنّ معاوية أرسل إليه هدية منها حلواء، يريد

---

١ ـ الحماليق: واحدها: «حملاق» وهي العين، بالكسر والضم كعصفور، باطن أجفانها الذي يسودّ بالكحلة، أو ما غطّته الأجفان من بياض المقلة أو باطن الجفن الأحمر، الذي إذا قلب للكحل رأيت حمرته، أو ما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن. القاموس المحيط ٢٢٤:٣ ـ حُملاق.

٢ ـ الكافي ٧٦:٨ ح٣٠.

٣ ـ وهو من الشعراء الفصحاء، ومن الطبقة الأُولى من شعراء الإسلام، وكان من سادات التابعين وأعيانهم، صحب عليّاً عليه السلام، وشهد معه وقعة صفين.

بذلك استمالته وصرفه عن حبّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فدخلت ابنة صغيرة لـه خماسي أو سداسي عليه، فأخذت لقمة من تلك الحلواء وجعلتها في فمها، فقال لها أبو الأسود: يا بنتي ألقيه فإنّه سمّ، هذه حلواء أرسلها إلينا معاوية ليخدعنا عن أمير المؤمنين عليه السلام، ويردّنا عن محبّة أهل البيت، فقالت الصبية: قبّحه الله، يخدعنا عن السيّد المطهّر بالشهد المزعفر، تبّاً لمرسله وآكله، فعالجت نفسها حتّى قاءت ما أكلته، ثمّ قالت:

أبالشهد المزعفر يا بن هند ... نبيع عليك أحساباً ودينا

معاذ الله كيف يكون هذا ... ومولانا أمير المؤمنينا[١]

وقال العلاّمة المجلسي قدّس سرّه: رأيت في بعض مؤلّفات أصحابنا: روي أنّه دخل أبو أُمامة الباهلي على معاوية، فقرّبه وأدناه ثمّ دعا بالطعام، فجعل يطعم أبا أُمامة بيده، ثمّ أوسع رأسه ولحيته طيباً بيده، وأمر له ببدرة من دنانير فدفعها إليه، ثمّ قال: يا أبا أُمامة بالله أنا خير أم عليّ بن أبي طالب؟ فقال أبو أُمامة: نعم ولا كذب، ولو بغير الله سألتني لصدقت، عليّ والله خير منك، وأكرم وأقدم إسلاماً، وأقرب إلى رسول الله قرابة، وأشدّ في المشركين نكاية، وأعظم عند الأُمّة غناءً، أتدري من عليّ يا معاوية؟ ابن عمّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وزوج ابنته سيّدة نساء العالمين، وأبو الحسن والحسين سيّدي شباب أهل الجنّة، وابن أخي حمزة سيّد الشهداء، وأخو جعفر ذي الجناحين، فأين تقع أنت من هذا يا معاوية؟.

---

١ ـ انظر: سفينة البحار ٤:٣٢١.

ظننت أنّي سأُخيّرك على عليّ بألطافك وطعامك وعطائك، فأدخل إليك مؤمناً وأخرج منك كافراً! بئس ما سوّلت لك نفسك يا معاوية، ثمّ نهض وخرج من عنده، فأتبعه بالمال فقال: لا والله، لا أقبل منك ديناراً واحداً[1].

حبّهم عليهم السلام ينفع في مواطن كثيرة

إنّ لمحبّتهم عليهم السلام فوائد جمّة، منها في دار الدنيا، ومنها في دار القرار؛ فإليك بعض ما روي في ذلك:

ذكر الديلمي في «**أعلام الدين**»: رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنّه قال لأمير المؤمنين عليه السلام: «بشّر شيعتك ومحبّيك بخصال عشر، أوّلها: طيب مولدهم، وثانيها: حُسن إيمانهم، وثالثها: حبّ الله لهم، والرابعة: الفسحة في قبورهم، والخامسة: نورهم يسعى بين أيديهم، والسادسة: نزع الفقر من بين أعينهم وغنى قلوبهم، والسابعة: المقت من الله لأعدائهم، والثامنة: الأمن من البرص والجذام، والتاسعة: انحطاط الذنوب والسيئات عنهم، والعاشرة: هم معي في الجنّة وأنا معهم، فطوبى لهم وحسن مآب»[2].

وروي عن جابر، عنه صلى الله عليه وآله، أنّه قال: «من أحبّ الأئمّة من أهل بيتي، فقد أصاب خير الدنيا والآخرة، فلا يشكّنّ أحد أنّه في الجنّة، فإنّ في حبّ أهل بيتي عشرين خصلة: عشر في الدنيا، وعشر في الآخرة.

---

١ ـ بحار الأنوار٤٢: ١٧٩.

٢ ـ أعلام الدين: ٤٥٠.

أمّا في الدنيا: فالزهد، والحرص على العمل، والورع في الـدين، والرغبـة في العبادة، والتوبة قبل الموت، والنشاط في قيام الليل، واليأس ممّا في أيـدي النـاس، والحفظ لأمر الله عزّ وجلّ ونهيه، والتاسعة: بغض الدنيا، والعاشرة: السخاء.

وأمّا في الآخرة: فلا يُنشر له ديوان، ولا ينـصب لـه ميـزان، ويعطـى كتابـه بيمينه، وتكتب له براءة من النار، ويبيّض وجهه، ويُكسى من حُلل الجنّة، ويشفّع في مائة من أهل بيته، وينظر الله إليه بالرحمة، ويتوّج من تيجان الجنّـة، والعـاشرة: دخول الجنّة بغير حساب، فطوبى لمحبّ أهل بيتي»[1].

وذكـر الحافظ رجـب البرسـي في «**مشارق أنوار اليقين**»: رواية عـن رسـول الله ﷺ، أنّه قال: «إنّ حبّ أهل بيتي ينفع من أحبّهم في سبعة مواطن مهولة: عند المـوت، وفي القبر، وعند القيام من الأجداث، وعنـد تطـاير الـصحف، وعنـد الحـساب، وعند الميزان، وعند الصراط، فمن أحبّ أن يكون آمناً في هذه المواطن فليوال عليّاً بعدي، وليتمسّك بالحبل المتين، وهـو علي بن أبـي طالب وعترته من بعده، فإنّهم خلفائي وأوليـائي، علمهـم علمـي وحلمهـم حلمـي، وأدبهـم أدبي، وحـسبهم حسبي، سادة الأولياء، وقادة الأتقياء، وبقيّة الأنبيـاء، حـربهم حـربي، وعـدوّهم عدوّي»[2].

حبّـهم عليهم السلام يُسأل عنه يوم القيامة

نقل ابن شهرآشوب عن **تفسير الثعلبي**: رواية عن النبيّ ﷺ، قـال: «لا تـزول

١ ـ أعلام الدين:٤٥١.

٢ ـ مشارق أنوار اليقين:٥٩.

قدم عبدٍ يوم القيامة حتّى يُسأل عن أربعة: عن عمره فيمَ أفناه، وعن شبابه فيمَ أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه، وعن حبّنا أهل البيت»[1].

وعن كتاب «**منقبة المطهّرين**» عن ابن عبّاس، قال النبيّ ﷺ: والذي بعثني بالحقّ لا يقبل الله من عبد حسنة حتّى يسأله عن حبّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام[2].

ثواب حبّهم عليهم السلام ونصرهم

ذكر الحميري في «**قرب الإسناد**»: رواية عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «إنّ حبّنا أهل البيت ليحطّ الذنوب عن العباد، كما تحطّ الريح الشديدة الورق عن الشجر»[3].

وذكر الشيخ الصدوق في كتابه «**عيون أخبار الرضا** عليه السلام»: رواية عن النبيّ ﷺ، قال: «أربعة أنا شفيعهم يوم القيامة ولو أتوني بذنوب أهل الأرض: معين أهل بيتي، والقاضي لهم حوائجهم عندما اضطرّوا إليه، والمحبّ لهم بقلبه ولسانه، والدافع عنهم بيده»[4].

لا تقبل الأعمال إلاّ بولايتهم عليهم السلام

ومهما أفنى المرء عمره في طاعة الله عزّ وجلّ وعبادته حتّى يكون كالشن البالي، ولم يأتِ بولاية أهل البيت عليهم السلام، والبراءة من أعدائهم؛ لم ينفعه من ذلك

---

١ ـ المناقب لابن شهرآشوب٢:١٧٥.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ قرب الإسناد: ٢٩ ح ١٢٦.

٤ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:٢٥٩ ح ١٧.

شيء.. وإليك ما ذكره الشيخ المفيد في **الأمالي**: رواية عن النبي ﷺ، قال: «أيّها الناس، الزموا مودّتنا أهل البيت، فإنّه من لقي الله بودّنا دخل الجنّة بشفاعتنا، فوالذي نفس محمّد بيده لا ينفع عبداً عمله إلاّ بمعرفتنا وولايتنا»[١].

وفي **المحاسن** للبرقي: عن النبيّ ﷺ، قال: «لو أنّ عبداً عبد الله ألف عام، ثمّ ذبح كما يذبح الكبش، ثمّ أتى ببغضنا أهل البيت لردّ الله عليه عمله»[٢].

وفي البصائر للصفّار: عن الثمالي، قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إنّ الله اصطفى محمّداً بالرسالة وأنبأه بالوحي، فأنال في الناس وأنال، وفينا أهل البيت معاقل العلم، وأبواب الحكمة، وضياء الأمر، فمن يحبّنا منكم نفعه إيمانه ويقبل منه عمله، ومن لم يحبّنا منكم لم ينفعه إيمانه ولا يقبل منه عمله»[٣].

وفي **الأمالي** لشيخ الطائفة الطوسي: بسنده عن ابن عبّاس في وصيّة النبيّ ﷺ لبني عمومته فيقول: «إنّي سألت الله عزّ وجلّ ثلاثاً: أن يثبّت قائلكم، وأن يهدي ضالّكم، وأن يعلّم جاهلكم، وسألت الله عزّ وجلّ أن يجعلكم جوداء نجباء رحماء، فلو أنّ امرءاً صفّ بين الركن والمقام فصلّى وصام، ثمّ لقى الله عزّ وجلّ وهو لأهل بيت محمّد مبغض دخل النار»[٤].

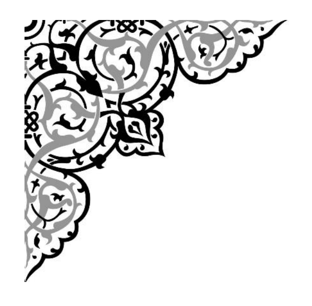
---

١ ـ الأمالي للشيخ للمفيد: ١٣٩ ح ٤.

٢ ـ المحاسن ١: ٢٧ ح١٣٢.

٣ ـ بصائر الدرجات: ٣٨٥ ح ١٢.

٤ ـ أمالي الطوسي: ٢٤٧ ح ٢٧.

ترجمة المؤلّف[1]

اسمه ونسبه

العالم الجليل، الفاضل النبيل، جامع المعقول والمنقول، ومطبّق الفروع على الأُصول، الشيخ علي بن الشيخ عبدالله بن الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن الشيخ علي، الستري أصلا، البحراني ثمّ اللنجاوي مسكناً ومدفناً.

مولده

وُلد في قرية «مهزة» من جزيرة «سترة» في بلاد البحرين سنة ١٢٥٦ هـ.

دراسته العلمية

قرأ على والده المقدّمات العربية من النحو والصرف والمنطق والكلام والمعاني والبيان، وقرأ الفقه والأُصول على والده وعلى الشيخ لطف الله الخطّي، وعند العالم المحدّث الشيخ عبد علي العصفوري وتخرّج على يده. وعدّه الشيخ يوسف بن فرج البحراني من تلامذة العلاّمة الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي، وله اليد الطولى في علم الكلام، والحكمة النظرية، والطبّ، والأنساب، واللغة،

---

١ ـ اعتمدنا في إعداد وكتابة هذه الترجمة على المصادر التالية: أنوار البدرين:٢٣٦ ح ١٠٩، أعيان الشيعة ٨:٢٦٨، شهداء الفضيلة:٣٤١ ـ ٣٤٢، منتظم البدرين «مخطوط» ٣: ٩٤ـ٩٧، تاريخ البحرين «مخطوط».

والرجال، وكان مجتهداً صرفاً، كاتباً مترسّلاً، حسن الخطّ، نقي التعبير نظماً ونثراً.

انتقل من البحرين وسكن «مطرح» في زمان والده، وهدى الله به أهل الديار، لا سيّما الطائفة المعروفة بالحيدرآبادية، فكانوا ببركته ذوي معرفة ودين وثبات ويقين بعد أن كانوا أصحاب جهل وتهاون بالدين... وأقام بها مدّة مديدة في غاية الإعزاز والإكرام، مشتغلا بالتصنيف والعبادة والمطالعة والتأليف... متصدّياً لأجوبة المسائل وإيضاح الدلائل، ثمّ بعد ذلك حدثت قضية أوجبت خروجه منها... لهذا خرج من مطرح المطلّة على الخليج... وسكن بلدة لنجة من توابع إيران، وهناك عمل على تصعيد نشاطه حتّى شعر الأعداء بخطره المؤكّد فدسّوا له السمّ فقتلوه شهيداً مظلوماً صابراً غريباً.

قال مصنّف **تاريخ البحرين**: تصدّر القضاوة في اللنجة، وهو من فضلاء المعاصرين، ومجاز من علماء عصره، قال ميرزا حبيب الله الرشتي في إجازته له: قد استجازني العالم الجليل، والفاضل النبيل، محقّق الحقائق، ومستخرج الدقائق، ومهذّب القواعد المحكمة، وموضّح الإشارات المبهمة.

وفاته: توفّي رحمه الله في بلدة «لنجة» في شهر جمادى الأُولى من سنة ١٣١٩ هـ وقيل: في صفر، وقال الأميني في شهداء الفضيلة: استشهد بالسمّ.

مدفنه: قال الشيخ محمّد علي آل نشرة في منتظم الدرّين: دفن بمقبرة الحرم جنوباً من قرية «جدعلي».

مصنّفاته

١. الأجوبة العليّة للمسائل المسقطيّة.

جمعها ابن أُخته الشيخ أحمد بن محمّد بن سرحان البحراني، رتّبها على ترتيب كتب الفقه مبدوءة ببعض أُصول الدين، فرغ منها في العاشر من رجب سنة ١٣١٦ هـ، ثمّ علّق آية الله ميرزا تقي الشيرازي. المتوفّى سنة ١٣٣٨ هـ. ماهو مطابق لفتاواه على هامش إحدى النسخ المطبوعة بخطّه الشريف، ثمّ نقلت تلك الفتاوى عن خطّه إلى هامش سائر النسخ.

٢. إعجاز القرآن.

٣. ديوان شعر، يحتوي على اثني عشر ألف بيتاً.

٤. رسالة عملية في الطهارة والصلاة.

٥. رسالة في بعض مسائل التوحيد.

٦. رسالة في التقيّة.

٧. رسالة في الفرق بين الإسلام والإيمان.

٨. رسالة في تحريم التشبيه.

٩. رسالة في المتعة.

١٠. رسالة في نفي الاختيار في الإمامة عقلاً ونقلاً.

١١. رسالة في وجوب الإخفات بالبسملة في الأخيرتين وثالثة المغرب لمن قرأ الفاتحة، وفاقاً لابن إدريس الحلّي على خلاف المشهور؛ وهذه الرسالة قد

نقضها العلاّمة الشيخ أحمد بن صالح البحراني.

١٢. شرح الحدود؛ في النحو.

١٣. قامعة أهل الباطل.

في الردّ على بعض الحنفيّين المحرّمين لتعزية الإمام الحسين عليه السلام.

١٤. لسان الصدق.

في الردّ على كتاب لبعض أحبار النصارى، وقد ذكر في آخره خاتمة جيّدة في الإمامة، وختمه بقصيدة فريدة متضمّنة لِما قرّره في الكتاب، وهي:

ظهر الهَنا وتوالت الفرحات ... وتولّت الأسواء والترحات
على الهدى فوق الضلال وأزهرت ... أقماره وتجلّت الظلمات
جاء البشير محمّد بمحجّة بيضاء ... قد حفّت بها البركات
ومنار حقّ زاهر متوقّد ... يهدي به في العالمين هداة
ومعاجز بين الورى مشهورة ... غرّ تزول بحقّها الشبهات
منها كتاب الله أبلغ ناطق ... جاءت مفصّلة به الآيات
قد أصبح البلغاء عنه بمعزل ... خرست لهم عن مثله الأصوات
سكنت شقاشقهم وحار بليغهم ... فكأنّها قد نالهم إسكات
وغدا خطيبهم المحبّر أبكماً ... وهم لدى النطق البليغ كفات

١٥. منار الهدى في إثبات النصّ على الأئمّة الأُمنا.

تعرّض فيه لنقض كلام ابن أبي الحديد المعتزلي وأصحابه، وردّ كلام القوشجي في شرح التجريد وأضرابه من معتزلة وأشاعرة.

وقرّظ له صاحب كتاب أنوار البدرين قائلاً:

هـذا منـار الهـدى حقـا وذا علمـه　　　هـذا لـسان الهـدى حقـا وذا قلمـه

فـالزم محجتـه واسـلك طريقتـه　　　تلـقَ النجـاة يقينـا حـين تلتزمـه

فـالحقّ نـور عليـه للهـدى علـم　　　مـن أمّـه مـستنيرا قـاده علمـه

١٦. واسطة العقد الثمين؛ في الصلاة.

١٧. وله مجلّد يشتمل على جملة رسائل، نحو ثلاثة عشـرة رسالة كلّها بخط المترجَم له.

أقـول: ولعلّ رسالتنا هذه من ضمن تلك الرسـائل، لأنّي لم أعثـر عليهـا في مؤلّفاته المفهرسة في كتب التراجم.

منهجيّة التحقيق:

كما هو المتعارف في منهج التحقيق قمنا بالوظائف التالية:

١. ضبط النصّ من حيث التقطيع وتصحيح الكلـمات، مـع ملاحظـة قلّـة الأخطاء النحوية. إذ النسخة بخطّ مؤلّفها. وعدم وجود التـصحيف في مفـردات الرسالة.

٢. خرّجت الآيات الشريفة مع المحافظة على الرسم القرآني.

٣. أرجعت الأحاديث إلى مصادرها مع ذِكر السند.

٤. تعريفات وتوضيحات للكلمات غامضة المعنى.

٥. شروحات كلامية، منها مبسّطة ومنها مختصرة لبعض القواعد الكلاميـة

المذكورة في المتن.

٦. إرجاع ما جاء من معان مجملة. في بعض مطالب المتن. إلى ما ورد فيها من روايات أئمّة أهل البيت المعصومين عليهم السلام الصريحة والواضحة.

٧. تعريفات للفرق والجماعات.

٨. ترجمة لحياة بعض مشاهير الأعلام.

٩. فهرسة الكتاب، وقد قمت بفهرسة الكتاب من حيث الآيات والأحاديث والاعلام بشقيه المعصومين عليهم السلام وغيرهم ، ومصادر التحقيق والمحتويات. وقد قام بهذه المهمة مع الإخراج الفني خادم الامام الحسين عليه السلام احمد عبد الوهاب زيارة.

النسخة المعتمدة في التحقيق:

هي نسخة واحدة بخطّ المؤلّف، فرغ منها بتاريخ ٢ ربيع. ولم يعيّن أيّ ربيع. من سنة ١٣١٧ هـ، محفوظة في خزانة مركز إحياء التراث الإسلامي التابع لمكتب آية الله العظمى السيّد علي السيستاني. دام ظلّه الوارف، ضمن المجموعة رقم ١٤٦، وقد نشرت هذه الرسالة في مجلة تراثنا التابعة لمؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة في العدد (٥٧).

الفقير إلى رحمة ربّه الغنيّ
مشتاق صالح المظفّر
٢٩ ذي القعدة ١٤١٩ هـ



نماذج

من النسخ الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وعد من طاعه بجزيل الثواب واوعد من عصاه باليم العقاب

والصلوة والسلام على من جاء من عند الله سبحانه بالجل شرع وابلغ كتاب نبينا

محمد بن عبد الله وعلى آله الائمة الاطياب وذي البصائر واولي الالباب وبعد فقد

سئلني بعض المؤمنين عن معنى حديث مروي عن النبي صلى الله عليه وآله الامي

الصفحة الاولى من النسخة الخطية

التي غفرت لهم وتبدل لهم في مواضعها من تلك الصحائف حسنات لا معنى له في
الظاهر غير هذا وهذا المعنى مخالف لما يلهج به جهلة الناس الذين يدعون
العلم وهم عنه بمعزل ويلقونه الى من هو اجهل منهم من عوام الشيعة
ان حب اهل البيت لا يؤاخذ محبهم على ذنب ولا ينقص منه لاجله حتى
انه فيه نهون بذلك الى القول بالرجاء الذي حقيقته الاستخفاف بالذنوب
وعدم المبالاة بها ويغرون عوام اهل مذهبهم باعتقاده وهو من مذهب فقد
ابطله القرآن والاحاديث وشهد بفساده دليل العقل والخبر المذكور
حجة عليهم لا لهم هذا ما بلغ اليه فهمي في معنى الخبر المذكور بعد النظر في
الآيات القرآنية والاحاديث النبوية واخبار العترة المحمدية والقواعد
الكلامية وارجو اني وفقت فيه لسلوك نهج الصواب ان شاء الله تعالى

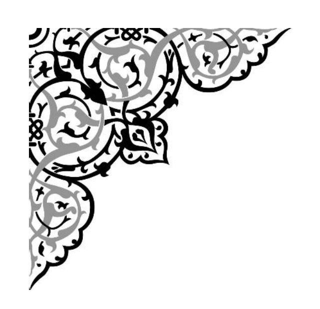
حرره اقل العلماء علي بن عبد الله البحراني في ١٧ ربيع ١٣١٠

الصفحة الاخيرة من النسخة الخطية



شرح حديث

حبنا أهل البيت يكفر الذنوب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وعد من أطاعه بجزيل الثواب، وأوعد من عصاه بأليم العقاب، والصلاة والسلام على من جاء من عند الله سبحانه بأكمل شرع وأبلغ كتاب، نبيّنا محمّد بن عبدالله وعلى آله الأئمّة الأطياب، أُولي البصائر والألباب.

وبعد: فقد سألني بعض المؤدّين عن معنى حديث مرويّ عن النبيّ الأمين ﷺ، فقال: مسألة...

وأيضاً: ذكر الشيخ المذكور في الكتاب المذكور حديثاً عن رسول الله ﷺ: «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب، ويضاعف الحسنات، وأنّ الله تعالى يتحمّل عن محبّينا أهل البيت ما عليهم من مظالم العباد، إلاّ ما كان منهم فيها على إصرار، وظلم المؤمنين، فيقول للسيّئات: كوني حسنات»[1]. انتهى.

أرجو من فضلكم تفسير هذا الحديث وتأويله ؟

أقول: أراد السائل بالشيخ: العالم الفاضل الكامل الشيخ فخر الدين بن

---

١ ـ الأمالي للطوسي: ١٦٤ ح ٢٦، وسنده فيه: «عن محمّد بن محمّد، عن أبي الحسن علي بن الحسين البصري البزّاز، عن أبي علي أحمد بن علي بن مهدي، عن أبيه، عن الرضا عليّ بن موسى، عن أبيه، عن جدّه، عن آبائه، قال: قال رسول الله ﷺ:...» وعنه في بحار الأنوار ٦٨: ١٠٠ ح٥.

طريح النجفي رحمه الله[1]، وبالكتاب: كتابه المسمّى بـ: «**الكتاب المنتخب في جمع المراثي والخطب**» المعروف بين الناس.

والجواب عن هذا السؤال يتوقّف على بيان أمر من أُمور الاعتقاد وها أنا ذا أُوضّحه: **فأقول**: لا شكّ ولا ريب أنّ ولاية النبيّ ﷺ وأهل بيته فريضة ثابتة من الله تعالى على عباده؛ بمعنى متابعتهم والائتمام بهم[2]، وأنّها شرط في صحّة

١ ـ فخر الدين بن طُريح النجفي: هو فخر الدين بن محمّد بن علي بن أحمد بن طريح (بالتصغير) المسلمي الأسدي الرماحي النجفي، المعروف بالشيخ الطريحي، من كبار الفقهاء المجتهدين، عالم عامل، محدّث رجالي، أديب لغوي، متتبّع جليل القدر، ولد في النجف سنة ٩٧٩ هـ وفيها درس وتتلمذ على الشيخ محمّد بن حسام المشرقي الجزائري، والشيخ محمّد بن جابر النجفي..

من تآليفه المطبوعة: جامع المقال في ما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال، وضوابط الأسماء، ومجمع البحرين ومطلع النهرين، ومنتخب المراثي والخطب، ونزهة الخاطر، وسرور الناظر وتحفة الحاضر. وله تصانيف مخطوطة كثيرة، توفّي في الرمّاحية سنة ١٠٨٥ هـ ـ وقيل: ١٠٨٧ هـ ـ ونقل إلى النجف.

وآل الطريحي من مشاهير الأُسر العلمية العريقة في العلم، طار صيتها وامتدّ أمدها في الكمال والأدب، وخدمت العلم والدين أعواماً كثيرة وقروناً عدّة، لم يزل ذكرها باقياً ببقاء الأبد يخلّدها ما لها من مساع ومؤلّفات مشهورة منثورة.

انظر: أعيان الشيعة ٨: ٣٩٤، معجم رجال الفكر والأدب في النجف ٢: ٨٣٧، ماضي النجف وحاضرها ٢: ٤٢٧.

٢ ـ لمحبّة النبيّ وآله عليهم السلام علامات، منها الطاعة، ومنها المتابعة، كما قال الله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران آية ٣١: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ وبذلك فسّرها أهل البيت عليهم السلام.

ففي الكافي ٨: ٢٦ ح ٤، بإسناده عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «قال الله عزّ وجلّ في محكم كتابه: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا
←

الأعمال وقبولها[١]، فلا يصحّ عمل أحد من المكلّفين، ولا يقبله الله إلاّ بها، وإنّها

أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾. (سورة النساء ٤: ٨٠) فقرن طاعته بطاعته، ومعصيته بمعصيته، فكان ذلك دليلاً على ما فوّض إليه، وشاهداً له على من اتّبعه وعصاه، وبيّن ذلك في غير موضع من الكتاب العظيم، فقال تبارك وتعالى في التحريض على اتّباعه، والترغيب في تصديقه، والقبول لدعوته: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ فاتّباعه ﷺ محبّة الله، ورضاه غفران الذنوب، وكمال الفوز، ووجوب الجنّة، وفي التولّي عنه والإعراض محادّة الله وغضبه وسخطه، والبعد منه مُسكِنُ النار؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾». (سورة هود ١١: ١٧).

وعن تفسير العيّاشي ١: ١٦٧ ح ٢٧ و ح ٢٨، عن بريد بن معاوية العجلي، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام إذ دخل عليه قادم من خراسان ماشياً، فأخرج رجليه وقد تغلّفتا وقال: أما والله ما جاء بي من حيث جئت إلاّ حبّكم أهل البيت.

فقال أبو جعفر عليه السلام: «والله لو أحبّنا حجر حشره الله معنا، وهل الدين إلاّ الحبّ، إنّ الله يقول: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾، وقال: «يحبّون من هاجر إليهم»، وهل الدين إلاّ الحبّ.(سورة النساء ٤: ٥٩).

وهذا ربعي بن عبد الله يقول لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، إنّما نسمّي بأسمائكم وأسماء آبائكم، فينفعنا ذلك ؟

فقال: «إي والله، وهل الدين إلاّ الحبّ، قال الله تعالى: ﴿إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾».

١ ـ ويؤيّد هذا ما نقله الصدوق في أماليه: ٣٢٨ ح ١١، بسنده عن عمّار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، قال: «إنّ أوّل ما يُسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله جلّ جلاله الصلوات المفروضات، وعن الزكاة المفروضة، وعن الصيام المفروض، وعن الحجّ المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت، فإن أقرّ بولايتنا ثمّ مات عليها قُبلت منه صلاته وصومه وحجّه، وإن لم يُقرّ بولايتنا بين يدي الله جلّ جلاله لم يقبل الله عزّ وجلّ منه شيئاً من أعماله» ومثل هذا الحديث كثير.

انظر: بحار الأنوار ٢٧: ١٦٦ باب أنّه لا تقبل الأعمال إلاّ بالولاية؛ والتي نقلها عن المصادر المعتبرة.

موجبة لجواز غفران الله سبحانه ذنوب الموالين لهم، تفضّلاً منه عليهم ومنّاً، وقد وردت أخبار كثيرة جدّاً مصرّحة بأنّ الله جلّ وعلا يغفر الذنوب لمحبّي أهل البيت عليهم السلام أو شيعتهم[1] كائنة ما كانت، وبالغة ما بلغت.

ومنها ما رواه شيخنا أبو عبدالله المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثي، عطّر الله مرقده، في كتاب «**الاختصاص**» بسند متّصل عن الأصبغ بن نباتة[2]،

١ ـ جمع العلاّمة المجلسي أحاديث عن عدّة مصادر في باب: «الصفح عن الشيعة وشفاعة أئمّتهم صلوات الله عليهم فيهم».

نقل الشيخ الطوسي في الأمالي: ٧٢ ح ١٤ بسنده عن محمّد بن مسلم الثقفي، قال: سألت أبا جعفر محمّد بن علي عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾.

فقال عليه السلام: «يؤتى بالمؤمن المذنب يوم القيامة حتّى يقام بموقف الحساب، فيكون الله تعالى هو الذي يتولّى حسابه، لا يطلع على حسابه أحداً من الناس، فيعرّفه ذنوبه حتّى إذا أقرّ بسيّئاته، قال الله عزّ وجلّ لملائكته: بدّلوها حسنات، وأظهروها للناس، فيقول الناس حينئذ: ما كان لهذا العبد سيئة واحدة؛ ثمّ يأمر الله به إلى الجنّة، فهذا تأويل الآية، وهي في المذنبين من شيعتنا خاصّة».

وذكر الكليني في الكافي ١: ٤٤٣ ح ١٥ بسنده عن محمّد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الله مثّل لي أُمّتي في الطين، وعلّمني أسماءهم، كما علّم آدم الأسماء كلّها، فمرّ بي أصحاب الرايات، فاستغفرت لعليّ وشيعته، إنّ ربّي وعدني في شيعة علي خصلة.

قيل: يا رسول الله وما هي ؟ قال: المغفرة لمن آمن منهم، وإنّ الله لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، ولهم تبدّل السيّئات حسنات».

٢ ـ هو: أبو القاسم المجاشعي، من خواصّ أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام، والراوي عنه عهده إلى الأشتر، ووصيّته إلى محمّد بن الحنفيّة، وهو من شرطة الخميس، وهو الذي أعانه على غسل سلمان المحمّدي، شارك في حرب صفّين، وكان شيخاً ناسكاً عابداً، عدّه البرقي من أصحاب أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وزاد الشيخ عليه الإمام الحسن المجتبى عليه السلام، مع ←

قال: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام لأُسلّم عليه، فجلست أنتظره، فخرج إليّ فقمت وسلّمت عليه، فضرب على كتفي - أو قال: على كفّي - ثمّ شبك أصابعه بأصابعي، ثمّ قال: «يا أصبغ بن نباتة»

فقلت: لبّيك وسعديك يا أمير المؤمنين.

فقال: «إنّ وليّنا وليّ الله، فإذا مات وليّ الله كان من الله بالرفيق الأعلى، وسقاه الله من نهر أبرد من الثلج، وأحلى من الشهد، وألْيَن من الزبد».

فقلت: بأبي أنت وأُمّي، وإن كان مذنباً ؟.

فقال: «نعم، وإن كان مذنباً، أما تقرأ القرآن: **﴿فأُولئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئاتِهِمْ حَسَنات وكانَ اللهُ غَفوراً رَحيماً﴾**[1] ؟!.

يا أصبغ إنّ وليّنا لو لقي الله وعليه من الذنوب مثل زبد البحر، ومثل عدد الرمل، لغفرها الله له إن شاء الله تعالى»[2]... تمام الخبر.

وصفهما له بالتميمي الحنظلي.

انظر: رجال النجاشي: ٨ رقم ٥، رجال البرقي: ٥، رجال الشيخ الطوسي: ٣٤ رقم ٢ و ص ٦٦ رقم ٢، مستدركات النمازي ١: ٦٩١ رقم ٥٤٨.

١ ـ سورة الفرقان ٢٥: ٧٠.

٢ ـ الاختصاص: ٦٥ ـ ٦٦، عن محمّد بن الحسن الشحّاذ، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن إسماعيل، عن جعفر بن الهيثم الحضرمي، عن علي بن الحسين الفزاري، عن آدم التمّار الحضرمي، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة؛ وعنه بحار الأنوار ٣٤: ٢٨٠ ح ١٠٢٤.
وأورده فرات الكوفي في تفسيره: ٢٩٣ ح ٩، قال: حدّثني أحمد بن علي بن عيسى الزهري معنعناً عن الأصبغ بن نباتة؛ وعنه بحار الأنوار ٦: ٢٤٦ ح ٧٨ و ٦٨: ٦٠ ح ١١٠.

وقاعدة جواز العفو عن ذنوب المؤمن بغير توبة، التي ذكرها المتكلّمون من أصحابنا رضي الله عنهم، وغيرهم، مع دليلها العقلي والسمعي، تعاضِد هذه الأخبار وتقوّيها[1]...

---

١ ـ قال العلاّمة الحلّي في مناهج اليقين ـ ص ٣٥٨ ـ في مسألة العفو: اتّفقت المعتزلة على أنّه لا يجوز العفو ابتداءً عن أصحاب الكبائر سمعاً، واختلفوا في جوازه عقلاً، فذهب البغداديّون إلى أنّه لايجوز، وذهب البصريّون إلى جوازه، وذهبت الإمامية إلى جوازه عقلاً وسمعاً.

أمّا عقلاً، فلأنّ العفو إحسانٌ فيكون حَسَناً؛ والمقدّمتان قطعيّتان، ولأنّه حقّه، وفي استيفائه ضررٌ على المكلّف، فلا مَضرّة عليه تعالى في إسقاطه، فيكونُ إسقاطه حَسناً قطعاً.

لا يقال: العِلمُ بالعَفو إغراءٌ بالقبيح، فيكونُ العفو قبيحاً.ولأنّ العفو مع الوعيد كذبٌ.

لأنّا نقول: العفو ليس بقطعي؛ فلا يكون إغراءً بالقبيح، كما إنّ المكلّف يَسقط بتوبته العقابُ، مع أنّ التوبة ليست إغراءً بالقبيح؛ لأنّها ليست متيقّنة الحصول.

وأمّا الوعيد، فمعارض بآيات الوعد.

وأمّا النقل، فوجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يَغفِرُ أنْ يُشرَك به ويغفرُ ما دُونَ ذلِكَ﴾. (سورة النساء ٤: ٤٨ و ١١٦). فنقول: هذا الغفران إمّا أن يكون مع التوبة أو بدونها. والأوّل باطلٌ؛ للإجماع بأنّ الشرك مغفورٌ مع التوبة، فالثاني حق.

ولا يمكن أن يقال: إنّ عدم غفران الشرك مع عدم التوبة، وغفران ما دون ذلك بها؛ لخروج الكلام عن النظم الصحيح. لا يبقي للفضل معنىً. ولأنّ الغفران مع التوبة واجبٌ فلايجوز تعلّقه بالمشيئة.

لا يقال: الغفران هو السَتر لا الإسقاط. وتحقيق الغفران في حقّ صاحب الذنب تأخير عقوبته إلى يوم القيامة، وتحقيق عدمه في حقّ الكافر هو تعجيلها. وتحقيق هذا التأويل ما قبل الآية من قوله: ﴿يا أيّها الّذين أُوتوا الكتابَ آمِنوا بما نزّلنا مُصدّقاً لِما معكم من قبل أن نَطْمِسَ وُجوهاً فَنردّها على أدبارها أو نَلعَنَهُم كما لعنّا أصحابَ السبت﴾ (سورة النساء ٤: ٤٧)، ثمّ ←

عقّب بعد ذلك بقوله: ﴿إنّ الله لا يَغْفِرُ أنْ يُشرك به﴾، التقدير: إنْ لم تؤمنوا فعلنا بكم كما فعلنا بأصحاب السبت من طمس الوجوه والمسخ.

سلّمنا أنّ المراد السقوط، لكن يُحتمل أنْ يكون السقوط إشارة إلى بعض أنواع العقاب لاإلى جميع أنواعه.

ونحن نقول بذلك، فإنّ عقاب الكافر أزيدُ من عقاب الفاسق، فيحتمل أن يكون الساقط ذلك القدر الزائد من العقاب.

لأنّا نجيبُ عن **الأوّل**: بوقوع الإجماع على أنّ المراد بالغفران ها هنا السقوط، فإنّ الوعيدية تأوّلوا ذلك بالتائب، أو بمن زاد ثوابُه على عقابه، والتفضيلية حملوا ذلك على المُصِرّ.
فَعُلِمَ أنّهم اتّفقوا على أنّ المراد بالغفران السقوط.

وعن **الثاني**: إنّ المراد سقوط جميع أنواع العقاب، وإلاّ لَما بقي فرقٌ بين الكافر والفاسق، فإنّ الكافر لا يمكن أن يُعذّب بجميع أنواع العذاب.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وإنّ رَبّك لذو مَغفرة للناسِ عَلى ظُلمهم﴾ (سورة الرعد ١٣: ٦)، و(على) تدلّ على الحال، فأثبت المغفرة حالة الظلم، وذلك هو المطلوب؛ تُرِكَ العمل به في حقّ الكافر فيبقى الباقي على الأصل.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿قُلْ يا عِبادِيَ الّذينَ أسرَفوا على أنفُسِهِمْ لا تَقْنَطوا مِنْ رحْمَةِ الله إنّ اللهَ يَغْفِرُ الذُنوبَ جَميعاً﴾ (سورة الزمر ٣٩: ٥٣)، تُرِكَ العملُ به في الكافر للإجماع فيبقى الباقي على عمومه.

ورابعها: اتّفقت الأُمّة على وجوب الشفاعة وتأثيرها في إسقاط العقاب على ما يأتي.

وخامسها: اتّفقت الأُمّة على أنّ الله تعالى يعفو عن العباد، ونطقَ القرآنُ بذلك، ولا شكّ أنّ إسقاط العقاب عن أصحاب الصغائر مطلقاً، وعن أصحاب الكبائر بعد التوبة واجبٌ، فلايكون عفواً بإسقاط عقابها، فوجبَ أن يكون بإسقاط العقاب عن صاحب الكبيرة قبل التوبة.

احتجّ المخالفُ بوجوه:

الأوّل: إنّ العقابَ لطفٌ، فيكونُ إسقاطه قبيحاً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ومن يَعْصِ اللهَ ورَسولَهُ ويَتعدَّ حُدودَهُ يُدخِلْهُ ناراً خالِداً فيها﴾

وقاعدة العدل لا تنافيها إلاّ من وجه، تأتي الإشارة إليه عن قريب إن شاء الله.

فالواجب الحكم بصحّتها واعتبارها، لكن وردت أخبار أُخرى كثيرة أيضاً تعارض هذه الأخبار، وتنفي عمومها، وترفع إطلاقها، وتعيّن صفة وليّ أهل البيت عليهم السلام، وهي على صنفين:

(سورة النساء ٤: ١٤).

وقوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجزَ بِهِ﴾ (سورة النساء ٤: ١٢٣).

وقوله: ﴿ومَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذاباً كبيراً﴾ (سورة الفرقان ٢٥: ١٩).

وقوله: ﴿ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرّة شَرّاً يَرَهُ﴾ (سورة الزلزلة ٩٩: ٨).

وقوله: ﴿ومَنْ يَقْتُلْ مُؤمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزاؤه جَهَنّمُ خالِداً فيها﴾ (سورة النساء ٤: ٩٣) ولفظة «مَنْ» للعموم.

الثالث: قوله تعالى: ﴿إنّ الأبرارَ لَفي نَعيم * وإنّ الفُجّار لَفي جَحيم﴾ (سورة الانفطار ٨٢: ٢٣ و ٢٤).

وجه الاستدلال: إنّ الاسم المُحلّى باللام إن قلنا بعمومه ـ كما هو مذهب أبي علي ـ ثبتَ المطلوب، وإن لم نقل ـ كما هو مذهب أبي هاشم ـ قلنا: إنّ هذه الآية خرجت مخرج الزَجر عن الفجور، فيكون هذا الحكم مُترتّباً على الفجور، فيكونُ الفُجورُ علّةً، فيلزم العموم أيضاً.

والجواب عن الأوّل: يَنْتقض ما ذكرتم بوجوب إسقاطه بالتوبة.

ثمّ الجواب الحقيقي: إنّ تجويز العقاب لطفٌ، وذلك حاصلٌ على تقدير القول بالعفو، فإنّ الفاسق لا يقطع بحصول العفو.

وعن الوجهين الآخرين: بأنّ هذه الآيات مشروطةٌ بعدم العفو، كما أنّها مشروطة بعدم التوبة اتّفاقاً، وذلك للجمع بين آيات الوعيد والوعد. وأيضاً المعارَضة بآيات الوَعد. وأيضاً، بالمنع من العموم.

ولو سُلّم أنّها موضوعة له، لكنّها غير موضوعة له قطعاً، ولو كان كذلك، لكنّها غير مُراد منها العمومَ قطعاً.

[الصنف] الأوّل:

الأخبار الناطقة بتقسيم الذنوب إلى ثلاثة أقسام: إلى ذنب لا يغفره الله، وذنب يغفره الله، وذنب لا يتركه الله.

فأمّا الذنب الذي لا يغفره الله: فهو الشرك بالله، قال الله تعالى: ﴿إنّ الله لايَغْفِرُ أن يُشْرَكَ بِهِ﴾[١].

وأمّا الذنب الذي يغفره الله: فهو ما سوى الشرك، ومظالم العباد، قال تعالى: ﴿ويَغْفِرُ ما دونَ ذلِكَ لِمَن يَشاءُ﴾[٢].

وأمّا الذنب الذي لا يتركه الله: فهو ظلم المكلّفين بعضهم بعضاً[٣]، وصريحها: إنّ الله سبحانه وتعالى لا يغفر لشيعة أهل البيت عليهم السلام ظلمهم لأمثالهم، بل يقتصّ من ظالمهم لمظلومهم، وهي متعدّدة مرويّة في الكافي وغيره من كتب الحديث لأصحابنا رضوان الله عليهم[٤].

---

١ ـ سورة النساء ٤: ٤٨ و ١١٦.

٢ ـ سورة النساء ٤: ٤٨ و ١١٦.

٣ ـ وقد أورد الصدوق في أماليه: ٣٢٥ ح ٢ رواية في هذا المعنى، عن سعد بن طريف، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: « الظلم ثلاثة: ظلم يغفره الله، وظلم لا يغفره الله، وظلم لا يدعه الله، فأمّا الظلم الذي لا يغفره الله عزّ وجلّ فالشرك بالله، وأمّا الظلم الذي يغفره الله عزّ وجلّ فظلم الرجل نفسه في ما بينه وبين الله عزّ وجلّ، وأمّا الظلم الذي لا يدعه الله عزّ وجلّ فالمداينة بين العباد».

٤ ـ انظر: الكافي ٢: ٤٤٣ باب في أنّ الذنوب ثلاثة، بحار الأنوار ٧٥: ٣٠٨ ـ ٣٣٤ باب «الظلم وأنواعه»، وقد نقلها من المصادر المعتبرة؛ إذ لم يفرد علماؤنا ـ تغمّدهم الله برحمته ـ باباً خاصّاً له.

ومنها: الخبر المسؤول عن معناه، وموضع الدلالة منه على هذا المعنى قوله عزّ وجلّ فيه: «إلاّ ما كان منهم فيها على إصرار وظلم المؤمنين» فإنّه مصرّ بأنّ ظلم محبّي أهل البيت عليهم السلام للمؤمنين لا يتحمّله الله عنهم، وإذا لم يتحمّله عنهم لم يغفره لهم، وإذا لم يغفره لهم كان الواجب أخذ الحقّ منهم لمن ظلموه، وهو ظاهر جليّ.

وقوله تعالى: **﴿وقُضِيَ بَيْنَهُم بالحَقِّ وهُمْ لا يُظْلَمونَ﴾**[1] وأمثالها من الآيات.

وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «ليأخذنّ الله للجمّاء من القرناء»[2] وأشباهه من الروايات يصحّحان هذه الأخبار ويثبتان حكمها تمام الإثبات.

---

١ ـ سورة الزمر ٣٩: ٦٩.

٢ ـ أورده ابن حنبل في مسنده ٣: ٥٠ ح ٨٥٣٨، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «يقتصّ الخلق بعضهم من بعض، حتّى الجمّاء من القرناء...».

وابن عديّ في الكامل في الضعفاء ٢: ٦٤٩، عن عثمان، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «يقتصّ للجمّاء من القرناء يوم القيامة».

والحاكم في المستدرك ٢: ٣١٦، عن أبي هريرة: «...فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجمّاء من القرناء...».

وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١: ٣٠٠: «إنّ الله تعالى ليدينَ الجمّاء من ذات القرن» والجمّاء: التي لا قِرن لها.

والبرقي في المحاسن ١: ٦٨ رقم ١٨، إنّ أمير المؤمنين عليه السلام صعد المنبر بالكوفة ـ إلى أن قال ـ: «قال الله عزّ وجلّ: وعزّتي وجلالي لا يجوزني ظلم ظالم...ونطحةٌ ما بين الشاة القرناء إلى الشاة الجمّاء».

والمجلسي في بحار الأنوار ٩٥: ٤٦٢، في صحيفة نبيّ الله إدريس عليه السلام في التوكّل ـ إلى أن يقول ـ: «فوربّ السماء ليقتصّنّ من القرناء للجمّاء».

وقاعدة العدل. المبيّنة في الكتب الكلامية، الحاكمة بوجوب الاقتصاص من الظالم للمظلوم[١] على وجه الإطلاق الذي لا يقبل التقييد. تشدّ أركان هذه

١ ـ قال المقداد السيوري في إرشاد الطالبين – ص ٢٨٥ –: مسألة: هل العوض واجب على الباري تعالى ؟.

قال العلاّمة: هو واجب، وإلاّ لزم الظلم.

أقول: العوض: إمّا مستحقّ عليه تعالى، فيجب عليه إيصاله إلى مستحقّه وإلاّ لكان ظالماً ـ تعالى الله عنه ـ والظالم بذلك ضروري..

وإمّا مستحقّ على العبد، فيجب عليه تعالى الانتصاف للمظلوم من الظالم؛ لأنّه لّما مكّنه من الظلم بإعطاء القدرة ولم يمنعه بالجبر، وجب عليه الانتصاف، وهو أن يأخذ من منافع الظالم التي استحقّها على الله أو على غيره للمظلوم بقدر ما يوازي ظلمه، وإلاّ لكان تعالى بالتمكين ظالماً.

ولا يلزم من تمكينه الظالم كون العوض عليه تعالى؛ لأنّه لم يأمره بالظلم ولم يجبره عليه، بل إنّما أعطاه القدرة والتمكين ليستعمل ذلك في الطاعة.

ومثاله: إنّ من أعطى شخصاً سيفاً ليقتل به كافراً فقتل به مؤمناً، فكما إنّ العوض هنا على القتل فكذا هناك.

قال: وهل يجوز أن يمكّن الله تعالى من الظلم من لا عوض له في الحال يوازي فعله ؟! جوّزه أبو هاشم والبلخي. واختلفا: فيجوّز البلخي خروجه من الدنيا بغير عوض، بل يتفضّل الله تعالى على الظالم بالعوض ويدفعه إلى المظلوم؛ ومنعه أبو هاشم وأوجب التبقية؛ لأنّ الانتصاف واجب، فلا تعلّق بالتفضّل الجائز.

أقول: قد ذكرنا أنّ الانتصاف الذي هو نقل المنافع إلى المظلوم واجب عليه تعالى، والآن نقول: هل يجوز في الحكمة أن يمكّن الله تعالى مِن الظلم مَن لا عوض له يوازي ما صدر عنه، أم لا ؟ ! جوّز ذلك أبو القاسم البلخي ومحمود الخوارزمي وأبو هاشم، ومنعه السيّد المرتضى ـ رضوان الله تعالى عليه ـ.

حجّة الأوّلين: أنّه لو لم يكن جائزاً لَما وقع، لكنّه واقع، فيكون جائزاً وهو المطلوب..

←

الأخبار، وترفع بنيان مفادها؛ لمطابقتها لها في الحكم يقيناً، فيجب اعتقاده والحكم به جزماً، ومقتضاه أنّه يجب في عدل الله وحكمته أن يقتصّ للمظلوم من محبّي أهل البيت عليهم السلام من ظالم المحبّ لهم، ولا يجوز في العدل والحكمة ألاّ يغفر له ظلمه.

ومفاد هذا كلّه تخصيص تلك الأخبار والحكم عليها، والتصريح بأنّ المغفور من ذنوب أهل الولاية ما سوى مظالمهم لبعضهم لا جميع الذنوب، وهذا واضح لا خفاء فيه.

الصنف الثاني:

الأخبار المصرّحة بأنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام لا تتحقّق إلاّ بطاعة الله، ولا تُنال إلاّ بالورع عن محارم الله، وإنّ المطيع لله هو الوليّ لهم، والعاصي لله ليس لهم بوليّ.

أمّا الملازمة: فظاهرة، وأمّا بيان الوقوع: فلأنّا نرى الملوك والظلمة يصدر عنهم آلام عظيمة، ومن المستبعد أن يكون لذلك الظالم القاهر أعواض توازي ما صدر عنه بالنسبة إلى كلّ واحد واحد من المظلومين.

والجواب: غير مستبعد أن يكون قد حصل لذلك الظالم الآلام التي يفعلها الله تعالى به أعواضاً كثيرة بحيث ما يوازي ما عليه، فإنّ العوض عليه تعالى زائد إلى حدّ الرضا وعلينا مساوي.

ثمّ اختلف هؤلاء المجوّزون في أنّه هل يجوز أن يخرج من الدنيا ولا عوض له أم لا ؟! فقال أبو القاسم: يجوز ذلك، لجواز أن يضمن الله تعالى عنه، ويتفضّل عليه بأعواض يوصلها إلى المظلوم.
وقال أبو هاشم: لا يجوز؛ لأنّ التفضّل جائز والانتصاف واجب، ولا يعلق الواجب على الجائز.
وقال: يجب على الله تعالى تبقيته كي يحصل له أعواض ينقلها عنه.

قال السيّد المرتضى: الانتصاف واجب، والتفضّل والتبقية جائزان فلا يعلّق الواجب بهما.

ومنها: ما رواه الشيخ الجليل الكبير ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني في الكافي بسنده عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا تذهب بكم المذاهب، فوالله ما شيعتنا إلاّ من أطاع الله عزّ وجلّ»[١].

وبسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، في حديث طويل، قال فيه: «يا جابر! والله ما نتقرّب إلى الله تبارك وتعالى إلاّ بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجّة، من كان لله مطيعاً فهو لنا وليّ، ومن كان لله عاصياً فهو لنا عدوّ، وما تُنال ولايتنا إلاّ بالعمل والورع»[٢].

وبالسند عن عمر بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يا معشر الشيعة، – شيعة آل محمّد عليهم السلام – كونوا النمرقة الوسطى»[٣]..

---

١ ـ الكافي ٢: ٧٣ ح ١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد أخي عرّام، عن محمّد بن مسلم؛ وعنه في بحار الأنوار ٧٠: ٩٥ ح ٢.

وقال العلاّمة المجلسي في مرآة العقول ٨: ٤٨ في شرح كلامه عليه السلام: «لا تذهب بكم المذاهب» على بناء المعلوم، أي: لا تذهب بكم المذاهب الباطلة إلى الضلال والوبال، أو على بناء المجهول، أي: لا يذهب بكم الشيطان في المذاهب الباطلة من الأماني الكاذبة والعقائد الفاسدة، بأن تجترئوا على المعاصي اتّكالاً على دعوى التشيّع والمحبّة والولاية من غير حقيقة، فإنّه ليس شيعتهم إلاّ من شايعهم في الأقوال والأفعال لا من ادّعى التشيّع بمحض المقال.

٢ ـ الكافي ٢: ٧٤ ح ٣، عن أبي علي الأشعري، عن محمّد بن سالم وأحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه جميعاً، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر...؛ وعنه في بحار الأنوار ٧٠: ٩٧ ح ٤.

٣ ـ النمرقة ـ مثلّثة ـ: الوسادة الصغيرة. القاموس المحيط ٣: ٢٨٦ «نمرق».

وقال الفيض الكاشاني في كتاب الوافي ٤: ٣٢: وفي الكلام استعارة، والمراد أنّه كما كانت

←

إلى أن قال: ثمّ أقبل علينا فقال: «والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجّة، ولا نتقرّب إلى الله إلاّ بالطاعة، فمن كان منكم مطيعاً لله تنفعه ولايتنا، ومن كان منكم عاصياً لله لم تنفعه ولايتنا، وَيْحَكم لا تغترّوا وَيحكم لا تغترّوا»[١].

وعن علي بن أبي زيد، عن أبيه، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه عيسى بن عبدالله القمّي فرحّب به وقرّب مجلسه، ثمّ قال: «يا عيسى بن عبدالله ليس منّا – ولا كرامة – من كان في مصر فيه مائة ألف أو يزيدون، وكان في ذلك المصر أحد أورع منه»[٢]..

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المرويّة في الكتاب المذكور، وغيره من كتب

الوسادة التي يتوسّد عليها الرجل إذا كانت رفيعة جدّاً أو خفيفة جدّاً لا تصلح للتوسّد، بل لا بُدّ لها من حدّ من الارتفاع والانخفاض حتّى تصلح لذلك، كذلك أنتم في دينكم وأئمّتكم، لا تكونوا غالين، تجاوزون بهم عن مرتبتهم التي أقامهم الله عليها، وجعلهم أهلا لها وهي الإمامة والوصاية النازلتان عن الألوهية والنبوّة، كالنصارى الغالين في المسيح، المعتقدين فيه الألوهية أو البنوّة للإله.

ولا تكونوا أيضاً مقصّرين فيهم، تنزّلوهم وتجعلونهم كسائر الناس أو أنزل كاليهود والمقصّرين في المسيح المنزلين له عن مرتبته، بل كونوا كالنمرقة الوسطى وهي المقتصدة للتوسّد، يرجع إليكم الغالي ويلحق بكم التالي.

١ ـ الكافي ٢: ٧٥ ح ٦، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن بعض أصحابه، عن أبان، عن عمرو بن خالد...؛ وعنه في بحار الأنوار ٧٠: ١٠١ ح ٦، وفيه: عن عمر بن خالد.

٢ ـ الكافي ٢: ٧٨ ح ١٠، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن أبي زيد، عن أبيه؛ وعنه في بحار الأنوار ٧٠: ٣٠٠ ح ٩.

الحديث والأخبار والآثار.

ويؤيّد معناها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُم تُحِبُّونَ اللهَ فاتّبِعوني يُحبِبْكُمُ اللهُ ويَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1] ومثلها من الآيات، ويرشد إليه معنى الولاية؛ لأنّها بمعنى المتابعة في الأقوال والأفعال، والعاصي لله ليس بتابع أهل البيت عليهم السلام، بل هو مخالف لهم؛ لأنّهم لا يعصون الله تعالى.

ووجه المعارضة بين هذه الأخبار وبين الأخبار الأُولى: إنّ الأُولى مصرِّحة بأنّ من محبّي أهل البيت عليهم السلام وأوليائهم من هم مذنبون، وإنّ ذنوبهم تُغفر لهم.. وهذه الأخبار نطقت بأنّ من كان مذنباً فليس من أوليائهم وشيعتهم، فأيّ ذنب يُغفر لهم، والحال أنّ المذنب ليس منهم ؟!.

فلا بُدّ حينئذ من الجمع بين هذه الأخبار وبين الأخبار الأُولى، ورفع التعارض الظاهر بينهما؛ إذ لا يجوز إسقاط أحدهما وردّه مع إمكان التأويل والجمع، وهو يحصل بوجوه:

الأوّل: أن يقال: إنّ العاصي إن يرتكب المعاصي على وجه التهاون بها، والاستخفاف بها، وعدم المبالاة بها، متّكلا على غفرانها له لا محالة؛ بسبب دعواه ولاية أهل البيت عليهم السلام، فمثل هذا يكون ادّعاؤه ولاية أهل البيت عليهم السلام كذباً، فلا يستحقّ من الله تعالى التفضّل عليه بغفران ذنوبه من حقيقة الولاية.

ويدلّ على هذا التأويل قول الصادق عليه السلام: «ما بين المسلم وبين أن يكفر إلاّ أن يترك صلاة واحدة، مستخفّاً بها، أو يتهاون بها فلا يصلّيها»[2].

---

١ ـ سورة آل عمران ٣: ٣١.

٢ ـ أورده البرقي في المحاسن ١: ١٦٠ ح ١١، عن محمّد بن علي، عن ابن محبوب، عن جميل بن ←

وقولهم عليهم السلام في عدّة أخبار: «اتّقوا المحقّرات من الذنوب، فإنّها لا تُغفر»[١] وفسّروها بأنّها ذنوب صغائر[٢]، يفعلها المكلّف ويقول: إن لم يكن عليَّ من الذنوب إلاّ هذا فلا أُبالي؛ لأنّ الكفر وعدم غفران الذنب إذا حصلا بالتهاون بالمعصية وعدم المبالاة بعقابها، حصل بها الخروج من ولاية أهل البيت عليهم السلام قطعاً، لأنّ من لم يكن مؤمناً حقيقة ولا أهلاً لمغفرة ذنوبه بغير توبة فليس بوليّ لأهل البيت عليهم السلام.

وهذا حكم جارٍ في كلّ مستخفّ بفريضة من فرائض الله، ومتهاون بمعصية من سائر معاصي الله تعالى، والأدلّة على هذا المعنى كثيرة.

ومنها: الخبر المسؤول عنه، وموضع ذلك منه قوله عليه السلام فيه: «إلاّ ما كان منهم فيها على إصرار» فإنّه صريح في عدم غفران ذنوب المصرّ على الذنب.

صالح، عن بريد بن معاوية العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:...، والصدوق في عقاب الأعمال: ٢٧٤ ح١، عن محمّد بن موسى بن المتوكّل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب...؛ وعنهما في وسائل الشيعة ٤: ٤٢ ح ٦ باختلاف يسير.

١ ـ الكافي ٢: ٢٧٠ ح ١٠، عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، و ص ٢٨٧ ح ١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه...ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي أُسامة زيد الشحّام، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وعنه في وسائل الشيعة ١٥: ٣١٠ ح ١، وبحار الأنوار ٧٣: ٣٤٥ ح ٢٩.

٢ ـ القاموس المحيط ٢: ١٢ «حقر». والتحقير يوجب الإصرار وترك الندامة الموجبَين للبعد عن المغفرة.

ومن الواضح البيّن أنّ الإصرار على الذنب مسبّب عن الاستخفاف والتهاون، فإنّ الخائف من عقاب الذنب لا يصرّ عليه، كما نبّه عليه قوله تعالى: **﴿ولَمْ يُصِرُّوا عَلى ما فَعَلوا وهُمْ يَعْلَمونَ﴾**[1].

وينبغي أن تحمل آيات الوعيد على هذا المعنى، وإن كان العاصي قد ارتكب المعاصي لغلبة شهوة نفسه، وكان بعد عملها خائفاً من عقابها، مشفقاً من المؤاخذة عليها، راجياً من الله التفضّل عليه بغفرانها؛ لولايته لأهل البيت عليهم السلام، فمثل هذا لا يخرج عن حقيقة الولاية، فهو مستحقّ من الله سبحانه التفضّل عليه بغفران ذنوبه كائنة ما كانت، وبالغة ما بلغت.

وينبغي أن تحمل آيات الرجاء على هذا المعنى، مثل قوله تعالى: **﴿ويَغْفِرُ مادونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾**، وقوله تعالى: **﴿قُلْ يا عِبادِيَ الّذينَ أَسْرَفوا عَلى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إنّ اللهَ يَغْفِرُ الذُنوبَ جَميعاً﴾**[2].

وهذا وجه حسن لطيف رافع للتعارض بين الأخبار.

الوجه الثاني: أن يقال: إنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام ليست بموجبة لغفران الذنب على وجه الحتم، بمعنى أنّه لا يجوز في عدل الله وحكمته أن يُعذّب العاصين من محبّي أهل البيت عليهم السلام، وإنّما هي مجوّزة لتفضّل الله سبحانه على محبيّهم بغفران الذنوب، فمن اعتقد من مدّعي ولاية أهل البيت عليهم السلام غفران ذنوبه حتماً لأجلها، فقد خرج من ولايتهم فلا تغفر له الذنوب، ولفظ:

١ ـ سورة آل عمران ٣: ١٣٥.

٢. سورة الزمر ٣٩: ٥٣.

«لا تغترّوا» في الخبر وما قارب معناه يومئ إلى هذا المعنى.

ومن اعتقد منهم جواز تفضّل الله عليه بالمغفرة لأجل الولاية، فهذا لا يخرج منها، ويستحقّ غفران ذنوبه تفضّلاً عليه؛ لأنّ الاغترار لا يصدق في حقّه.

وهذا أيضاً تأويل حسن يقرب من الأوّل في الجودة.

الوجه الثالث: أن يقال: إنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام بنفسها. يعني بغير عمل أصلاً. لا تكون كافية في إسقاط العقاب وحصول الثواب، كما إنّ الإيمان. الذي هو عبارة عن التصديق بوحدانية الله سبحانه، ورسالة رسول الله صلى الله عليه وآله: بدون العمل ليس بكاف في ذلك، فمتى تديّن المكلّف بولاية أهل البيت عليهم السلام ومحبّتهم، ولم يطعِ الله تعالى في أمره ونهيه أصلاً، لم يستحقّ على الله سبحانه بتلك الولاية مثوبة، ولا تفضّلاً بإسقاط عقوبة، لعدم صحّة تلك الولاية.

كما أنّ المقرّ بالشهادتين التارك للعمل بالكلّيّة لا يستحقّ على الله تعالى ذلك؛ لعدم صحّة إيمانه والحال هذه.

وعلى هذا تنزّل الأخبار القائلة بأنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام بدون عمل لا تنفع، وأنّ المطيع لله هو وليّهم، والعاصي لله هو عدوّهم، وأنّ ولايتهم لا تنال إلاّ بالعمل والورع.

ويكون المقصود من ذلك إبطال مذهب المرجئة من الشيعة الذاهبين إلى أنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام مغنية عن العمل، موجبة بنفسها لدخول الجنّة، والنجاة

من النار، وأصلها مقالة الغلاة[1] لعنهم الله، وتابعهم فيها غيرهم من أهل التشيّع، فأراد الأئمّة عليهم السلام بيان بطلانها؛ لبطلان قول المرجئة من العامّة[2]، وهذه

١ ـ الغلاة: هم الّذين غلوا في حقّ أئمّتهم عليهم السلام حتّى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحداً من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق، وهم على طرفَي الغلو والتقصير. فرق الشيعة ـ للنوبختي ـ: ١٧٣.

وقال العلاّمة المجلسي قدس سره: إعلم أنّ الغلوّ في النبيّ والأئمّة إنّما يكون بالقول بألوهيّتهم، أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبوديّة، أو في الخلق والرزق، أو أنّ الله تعالى حلّ فيهم أو اتّحد بهم، أو أنّهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى، أو بالقول في الأئمّة عليهم السلام أنّهم كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض أو القول بأنّ معرفتهم تغني عن جميع الطاعات، ولا تكليف معها بترك المعاصي؛ وقد عرفت أنّ الأئمّة عليهم السلام تبرّؤوا منهم، وحكموا بكفرهم، وأمروا بقتلهم. بحار الأنوار ٢٥: ٣٣٦.

٢ ـ المرجئة: فرقة من المخالفين، يعتقدون بأنّ المعصية لا تضرّ مع الإيمان، ولا تنفع مع الكفر طاعة؛ وسمّوا بهذا الاسم لأنّهم قالوا: إنّ الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي: أخّره.

وهم ثلاثة أصناف: صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذاهب القدرية والمعتزلة. وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان وبالجبر في الأعمال، على مذهب جهم بن صفوان، فهم من جملة الجهمية. وصنف منهم خارجون عن الجبرية والقدرية يكفّر بعضهم بعضاً وهم خمس فرق:

أ ـ اليونسية: وهم أتباع يونس بن عون، الذي زعم أنّ الإيمان في القلب واللسان، وأنّه هو المعرفة بالله تعالى، والمحبّة والخضوع له بالقلب، والإقرار باللسان أنّه واحد ليس كمثله شيء، ما لم تقم حجّة الرسل عليهم، فإن قامت عليهم حجّتهم لزمهم التصديق لهم، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته.

ب ـ الغسّانية: وهم أتباع غسّان المرجئ، الذي زعم أنّ الإيمان هو الإقرار أو المحبّة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه.

ج ـ التومنيّة: وهم أتباع أبي معاذ التومني، الذي زعم أنّ الإيمان ما عصم من الكفر، وهو ←

المقالة بعينها موافقة لمقالة النصارى في دعواهم أنّ الإيمان بإلهية عيسى عليه السلام، وأنّه ابن الله كاف عن الأعمال البدنيّة من الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض.

وفي بعض تلك الأخبار ما هو كالصريح في ما ذكرناه:

كقول أبي جعفر الباقر عليه السلام في رواية جابر التي أوردنا شطراً منها: «ياجابر، لا تذهب بك المذاهب، حسب الرجل أن يقول: أُحبّ عليّاً وأتولاّه ثمّ لا يكون مع ذلك فعّالاً، فلو قال: إنيّ أُحبّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فرسول الله صلى الله عليه وآله خير من عليّ عليه السلام، ثمّ لا يتّبع سيرته، ولا يعمل بسُنّته؛ ما نفعه حبّه إيّاه شيئاً...»[1] إلى آخر الخبر.

ومتى تديّن المكلّف بولاية أهل البيت عليهم السلام، وأدّى الواجبات، وتورّع عن المحرّمات، فهذا ممّن يدخل الجنّة بغير حساب، وعلى مثل هذا تنزّل الأخبار الواصفة للشيعة بالأوصاف الجميلة، وهي كثيرة.

اسمٌ لخصال مَن تركها أو ترك خصلة منها كفر، ومجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال للخصلة منها: إيمان، ولا بعض إيمان.

د ـ الثوبانية: وهم أتباع أبي ثوبان المرجئ، الذي زعم أنّ الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكلّ ما يجب في العقل فعله، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان.

هـ ـ المريسيّة: وهم أتباع بشر المريسي، وهؤلاء مرجئة بغداد، وكان يقول في الإيمان: إنّه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً، كما قال ابن الراوندي: إنّ الكفر هو الجحد والإنكار، وزعما أنّ السجود للصنم ليس بكفر، ولكنّه دلالة على الكفر.

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقدر.

انظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٠٢.

١ ـ الكافي ٢: ٧٤ ح ٣، وعنه بحار الأنوار ٧٠: ٩٧ ح ٤.

ومتى كان المكلّف موالياً لأهل البيت عليهم السلام، وأطاع في بعض الأعمال، وعصى في بعض آخر. متهاون ولا مستخف. فهذا ولايته صحيحة ناقصة، فأمره مردّد بين أن يغفر الله له ذنوبه تفضّلاً منه عليه.

وبين أن يسقطها عنه بشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله.

وبين أن يدخله النار، ثمّ يخرج منها قبل تمام أخذ الحقّ منه بشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام..

وبين أن يبقى في النار إلى أن يستوفي منه الحقّ الذي عليه، ثمّ يدخل الجنّة بإيمانه وولايته، وباقي أعماله الصالحة..

وعلى **الأوّل**: تنزل الأخبار الدالّة على غفران ذنوب الموالين لأهل البيت عليهم السلام.

والثاني: مفاد قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي»[1] وأمثاله من الروايات.

والثالث: ينزل عليه قول الأئمّة عليهم السلام: «إنّ من شيعتنا مَن لا تناله شفاعتنا

١ ـ ذِكر أخبار أصبهان ١: ١٦٣ بسنده عن الأعمش، عن أنس بن مالك؛ تهذيب تاريخ دمشق ٤: ٢٨٢ عن حمّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ وأورد الشيخ الصدوق ما يقرب منه في عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٣٦ ح ٣٥، والأمالي: ٥٦ ح ٤ بسنده عن عليّ بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي، فأمّا المحسنون فما عليهم من سبيل».

والشيخ الطوسي في الأمالي: ٣٨٠ ح ٦٦ عن حمّاد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لكلّ نبيّ شفاعة، وإنّي خبّأت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي يوم القيامة».

إلاّ بعد عشرة آلاف عام» وفي بعضها أكثر من ذلك.

والرابع: مقتضى القاعدة الكلامية التي اتّفق على صحّتها علماء الإماميّة، وأيّدها من السمع مثل قوله تعالى: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعَلَيْها ما اكْتَسَبَتْ﴾[١] وقوله جلّ وعلا: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرّة خَيْراً يَرَهُ * ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرّة شَرّاً يَرَهُ﴾[٢].

وهي: إنّ مَن كان من المكلّفين له ثواب وعليه عقاب، لم يسقط عنه بمسقِط مِن تفضّل من الله أو شفاعة أو غيرهما؛ فالواجب الابتداء بمعاقبته.. فإذا انتهى مقدارها أُدخل الجنّة ليكون الثواب له خالصاً من شوائب الكدر، ولا يحبط عمله ويكون مخلّداً في النار، كما ذهب إليه المعتزلة ومن ضارعهم[٣]..

---

١ ـ سورة البقرة ٢: ٢٨٦.

٢ ـ سورة الزلزلة ٩٩: ٧ و ٨.

٣ ـ الإحباط تعريفه في اللغة: هو من عمل عملاً ثمّ أفسده، والله أحبطه. لسان العرب ٧: ٢٧٢ «حبط».

قال الحسني: وفي تعريف الفقهاء المتكلّمين: أن يكون أحد العملين مسقِطاً وماحياً لآثار العمل السابق، فكما يسقط الثواب بالمعاصي، كذلك يسقط العقاب بما يفعله الإنسان من الطاعات والخيرات، وهو أن يكون المتأخّر ماحياً للمتقدّم من خير أو شرّ، وهذه المسألة من المسائل التي اختلفت فيها آراء الفرق الإسلامية.

فالمعتزلة يدّعون أنّ الإنسان إذا عبد الله طول حياته، وفعل معصية من المعاصي التي تسمّى كبيرة في عرف الفقهاء تبطل جميع أعماله السابقة، وقد وافقهم على ذلك الخوارج.

أمّا الأشاعرة فقد أنكروا الإحباط، لأنّهم يدّعون أنّه لا يجب على الله ثواب المطيعين ولا عقاب العاصين، وله أن يعذّب المطيع ويعاقب العاصي.

وأمّا المرجئة فقد وافقوا المعتزلة على مبدأ الإحباط، ولكنّ الإيمان بالله عندهم يحبط جميع المعاصي مهما بلغت، وجميع المعاصي لا تحبط الإيمان، وذلك عملاً بالمبدأ العامّ الذي ترتكز عليه فكرة الإرجاء: «لا تضرّ مع الإيمان معصية، ولا تنفع مع الكفر طاعة».

←

أمّا الإمامية فقد أنكروا الإحباط، لقوله تعالى: ﴿فمَنْ يعملْ مثقالَ ذرّة خيراً يرَهُ * ومَنْ يعملْ مثقالَ ذرّة شرّاً يرَهُ﴾ هذا بالإضافة إلى أنّ الإحباط يؤدّي إلى عدم الوفاء بالوعد والوعيد؛ لأنّه تعالى قد وعد المطيعين بالثواب، وتوعّد العاصين بالعقاب، ولازمُ الإحباط عدمُ الثواب على الطاعات.

انظر: الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة: ٢١٤٣ ـ ٢١٥.

قال المعتق في «المعتزلة وأُصولهم الخمسة» ـ ص ٢٤٩ ـ:

لقد اختلف المعتزلة في الإحباط على أقوال، أهمّها ما يلي:

الأوّل: رأي الجمهور منهم، الّذين يرون أنّ الإنسان إذا عبدَ الله طول حياته ثمّ ارتكب كبيرة من الكبائر، فإنّها تُبطِل جميع أعماله السابقة.

يقول القاضي عبد الجبّار: ...إنّ ما يستحقّه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعاته.....

الثاني: رأي أبي علي الجبّائي ـ من متأخّري المعتزلة ـ الذي يرى أنّ الطاعات السابقة على المعاصي يسقط منها بمقدار المعاصي، وتبقى المعاصي على حالها، فمثلا من أطاع عشرين مرّة، وعصى عشر مرّات، يسقط من طاعاته بمقدار معاصيه، وتبقى معاصيه على حالها، ولو زادت معاصيه على طاعاته، فإنّها تفذهِب طاعاته بكاملها وتبقى معاصيه.

الثالث: رأي أبي هاشم، الذي ذهب إلى أنّ الإحباط يكون من الطرفين، فكما تحبط الطاعات المعاصي؛ كذلك تحبط المعاصي الطاعات، فمثلا: من أطاع عشراً وعصى عشرين، فإنّه تذهب طاعاته بما يقابلها من المعاصي، ولا يبقى عليه سوى الزائد من معاصيه.

يقول القاضي عبد الجبّار: «...لو أتى المكلّف بطاعة استحقّ عليها عشرة أجزاء من الثواب، وبمعصية استحقّ عليها عشرين جزءاً من العقاب، فمن مذهب أبي علي أنّه يحسن من الله تعالى أن يفعل به في كلّ وقت عشرين جزءاً من العقاب، ولا يثبت لِما كان قد استحقّه على الطاعة التي أتى بها تأثير بعدما ازداد عقابه عليه.

وقال أبو هاشم:

لا، بل يقبح من الله تعالى ذلك، ولا يحسن منه أن يفعل به من العقاب إلاّعشرة أجزاء، فأمّا العشرة الأُخرى، فإنّها تسقط بالثواب الذي قد استحقّه على ما أتى به من الطاعة، وهذا هو

وهذا أيضاً بسبب ولاية أهل البيت عليهم السلام، فإنّ غير مواليهم يبقى مخلّداً في النار مع زُمر الكفّار وأصناف الفجّار؛ لأنّه من جملة مَن قال الله تعالى فيهم: ﴿وقَدِمْنا إلى ما عَمِلوا مِنْ عَمَل فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثوراً﴾[1].

وقد جاء في عدّة أخبار[2]، أنّ من جملة مكفّرات الذنوب عن المؤمن ما يصيبه في الدنيا من الآلام، وما يقع عليه فيها من البلايا والمحن حتّى تشديد نزع الروح عليه، فأسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

هذا ما تبيّن لي من الوجوه في الجمع بين الأخبار المتخالفة في الظاهر،

الصحيح من المذهب، ولعمري إنّه القول اللائق بالله تعالى دون ما يقوله أبو علي... .

١ ـ سورة الفرقان ٢٥: ٢٣.

٢ ـ قد أفرد الشيخ الجليل محمّد بن همّام الإسكافي كتاباً سمّاه التمحيص نذكر منه روايتين تبرّكاً، وفيهما دلالة واضحة على هذا الباب إن شاء الله تعالى:

أ ـ عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إنّ الله إذا كان من أمره أن يكرم عبداً وله ذنب، ابتلاه بالسقم، فإن لم يفعل ذلك ابتلاه بالحاجة، فإن لم يفعل ذلك شدّد عليه الموت ليكافئه بذلك الذنب.

وإذا كان من أمره أن يهين عبداً وله عنده حسنة، صحّح بدنه، فإن لم يفعل ذلك به وسّع له في معاشه، فإن هو لم يفعل هوّن عليه الموت ليكافئه بتلك الحسنة ».التمحيص: ٣٨ ح ٣٥.

ب ـ عن عمر صاحب السابري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي لأرى من أصحابنا من يرتكب الذنوب الموبقة، فقال لي: « يا عمر لا تشنّع على أولياء الله، إنّ وليّنا ليرتكب ذنوباً يستحقّ بها من الله العذاب فيبتليه الله في بدنه بالسقم حتّى يمحّص عنه الذنوب، فإن عافاه في بدنه ابتلاه في ماله، فإن عافاه في ماله ابتلاه في ولده، فإن عافاه في ولده ابتلاه في أهله، فإن عافاه في أهله ابتلاه بجار سوء يؤذيه، فإن عافاه من بوائق الدهور شدّد عليه خروج نفسه، حتّى يلقى الله حين يلقاه وهو عنه راض، قد أوجب له الجنّة ».التمحيص: ٣٩ ح ٣٨.

واتّضح لي في رفع التعارض عنها، وفيها كفاية لمن تأمّل وتدبّر، بل في كلّ واحد منها مقنع لمن نظر وتبصّر إن شاء الله.

إذا عرفت ما أصّلناه، وتبيّنت ما فصّلناه، فنشرع الآن في الجواب عن الخبر الذي سألت عنه، والكلام يقع في مواضع:

الموضع الأوّل:

إنّ هذا الخبر مرويّ في كتب أصحابنا السابقين، رواه الشيخان الجليلان أبو عبدالله المفيد وأبو جعفر الطوسي[١] قدّس الله روحيهما، بسند متّصل عن أبي الحسن الرضا، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب، ويضاعف الحسنات» إلى آخر ما ذكر في المسألة.

وهذا الخبر مع جملة أخبار بمعناه كلّها وردت في تأويل قوله تعالى: ﴿والّذينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إلهاً آخَرَ ولا يَقْتُلونَ النَفْسَ الّتي حَرَّمَ اللهُ إلاّ بالحَقِّ ولا يَزْنونَ ومَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً ۞ يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ يَوْمَ القيامَةِ ويَخْلُدْ فيهِ مُهاناً * إلاّ مَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ عَملا صالِحاً فأُوْلئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئاتِهِمْ حَسَنات وكانَ اللهُ غَفوراً رَحيماً﴾[٢].

فإن نزّلنا عموم تلك الأخبار على خصوص الآية الكريمة لورودها في تأويلها خصّصناها بالتائبين؛ لتصريح الآية بذلك، وحينئذ لا يبقى لأحد ممّن يدّعي المعرفة الاحتجاج بها على غفران ذنوب الشيعة مطلقاً.

وإن أبقيناها على إطلاقها صارت معارضة لصريح الآية التي وردت هي في

---

١ ـ أمالي الطوسي: ١٦٤ ح ٢٦ عن الشيخ المفيد بإسناده.

٢ ـ سورة الفرقان ٢٥: ٦٨ ـ ٧٠.

تأويلها، وما خالف من الأخبار ونصّ القرآن أو ظاهره، فلا سبيل إلى الحكم بصحّته بالإجماع.

وأيضاً تحصّل في الخبر المذكور على هذا الوجه معارضة إطلاق أوّله؛ لقوله فيه: «إلاّ ما كان منهم فيها على إصرار...» إلى آخره، فإنّه نصّ في عدم غفران ما أصرّ عليه محبّهم من الذنوب، وإذا كان الكلام يناقض بعضه بعضاً سقط اعتباره، فاللازم في تصحيح الخبر المزبور وما بمعناه حمله على مفاد الآية، وهو اختصاص الحكم المذكور بالتائبين.

ومتى قيل: فأيّ مزيّة لمحبّي أهل البيت عليهم السلام إذا كانت ذنوبهم لا تكفّر إلاّ بالتوبة، وغيرهم في هذا مساوٍ لهم ؟!.

قلنا: المزيّة حاصلة من وجهين:

الأوّل: إنّ توبة غيرهم من الذنوب لا تقبل إلاّ أن يتوب عن أصل اعتقاده الباطل، ويرجع إلى ولايتهم.

الثاني: إنّ غيرهم لو قبلت توبته لم يجعل في موضع سيّئاته حسنات، وهم[1] يكون لهم ذلك بنصّ الآية الشريفة[2].

إذا كانت هذه المزيّة موجودة في تخصيص الحكم بالتائبين؛ كان حلّ الكلام عليه من أصحّ الصحيح، ويأتي لهذا زيادة توضيح إن شاء الله تعالى.

الموضع الثاني: قوله صلى الله عليه وآله: «وإنّ الله تعالى ليتحمّل عن محبّنا أهل البيت

---

١ ـ يعني محبّي أهل البيت عليهم السلام.

٢ ـ المتقدمة آنفاً.

ما عليهم من مظالم العباد، إلاّ ما كان فيها على إصرار وظلم المؤمنين» والكلام هنا يقع في مقامين:

[المقام] **الأوّل**: إنّ المراد بالإصرار على الذنوب عدم التوبة منها توبة جامعة لشروط صحّتها وقبولها، ولفظه مستثنىً من حكم التكفير لا من حكم التحمّل، لعدم صحّة المعنى بهذا؛ لاستلزامه أنّ الله سبحانه وتعالى لا يتحمّل عن محبّي أهل البيت عليهم السلام من مظالم العباد إلاّ المظالم التي تابوا منها ولم يصرّوا عليها.

ومن الواضح البيّن أنّهم إذا تابوا من المظلمة وأوصلوا إلى المظلوم حقّه في الدنيا، لم يبقَ عليهم لأحد مظلمة يطالبهم بها في الآخرة فيحتاجون إلى من يتحمّلها عنهم، حينئذ فأيّ مظلمة يتحمّلها الله عنهم على هذا الفرض، وإذا امتنع جعله مستثنىً من حكم التحمّل، تعيّن أنّه مستثنىً من حكم التكفير ؛ فيجب أن يخصّص به عموم التكفير ألبتّة، فيكون المعنى: حبّنا أهل البيت يكفّر الذنوب عن محبّينا إلاّ الذنوب التي أصرّوا عليها فإنّها لا تكفّر عنهم، أي لا تغفر لهم بحبّنا.

فالكلام يفيد فائدة قطعيّة أنّه لا يغفر لمحبّي أهل البيت عليهم السلام لأجل محبّتهم خاصّة، إلاّ الذنوب التي تابوا منها لا ما أصرّوا عليه منها، وحكمة ذلك ما ذكرناه في الوجه الأوّل من وجوه الجمع بين الأخبار المتعارضة، من أنّ الإصرار على الذنوب يستلزم تحقيرها والاستخفاف بها، وهو لازم لهما، فيخرج به فاعله عن حقيقة المحبّة لهم التي هي سبب لمغفرة الذنوب؛ لأنّ المراد بالمحبّة في مثل هذا الخبر المتابعة، والمزيّة لهم على هذا مذكورة في الموضع الأوّل.

المقام الثاني: إنّ قوله صلى الله عليه وآله: «وظلم المؤمنين» مستثنىً من حكم التحمّل

قطعاً، فالمراد بالعباد الّذين يتحمّل الله تعالى عن محبّي أهل البيت عليهم السلام مظالمهم: إمّا العباد الّذين يجب لهم على الله سبحانه. بقاعدة العدل. الانتصاف من محبّي أهل البيت عليهم السلام، وأُولئك هم المؤمنون يقيناً، وإمّا أن يكون المراد بهم غيرهم من فرق الناس.

فإن كان المراد: الأوّل، لزم التناقض في الكلام؛ لأنّ معناه على هذا الوجه: إنّ الله يتحمّل عن محبّي أهل البيت عليهم السلام ما عليهم من مظالم المؤمنين ولا يتحمّلها، وهذا تناقض ظاهر، لا يجوز حمل الكلام على المعنى المستلزِم له؛ صوناً للقول المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وآله عن التناقض، لبطلان القول .... .

وإن كان المراد هو الثاني ليكون المعنى: إنّ الله يتحمّل عن محبّي أهل البيت عليهم السلام مظالم غير المؤمنين من سائر الفرق، صحّ الكلام ووافق بعضه بعضاً.

والظاهر أنّ هذا المعنى هو المراد من الخبر، بل لا يصحّ إرادة غيره، والمزيّة لمحبّي أهل البيت عليهم السلام على هذا الفرض أنّ الله تعالى يتحمّل عنهم مظالم غير المؤمنين من سائر فرق الناس، بأن يعوّض المظلومين أعواضاً تفي بما لهم على محبّي أهل البيت عليهم السلام من الحقوق، أو تُربي عليها بحيث يرضون بها عن الاقتصاص لهم من محبّي أهل البيت .... .

ويزيد المحبّين على ذلك أيضاً بأن يجعل في موضع الذنوب التي تابوا عنها، وفي موضع ما تحمّله عنهم حسنات، وهذا بخلاف غيرهم من جميع الناس، فإنّ الله يقتصّ لبعضهم من بعض، حتّى من الكافر لمثله، بموجب قاعدة العدل، ولا يجعل لهم في موضع الذنوب التي تابوا عنها حسنات.

وهذه مزيّة لمحبّي أهل البيت عظيمة، ومنزلة رفيعة اختصّوا بها دون غيرهم؛ لمحبّتهم لأهل البيت عليهم السلام، وحلّ الكلام على المعنى الذي تحصل فيه هذه المزيّة واضح الصحّة، فلا معدل في الكلام عن التأويل المذكور.

الموضع الثالث: قوله صلى الله عليه وآله: «فيقول للسيّئات كوني حسنات» وظاهر هذا الكلام انقلاب أعيان السيّئات حسنات عينيّة، وهذا الظاهر مستلزم لانقلاب القبيح الذاتي حسناً، وهذا ظاهر الاستحالة والامتناع عقلاً؛ لأنّ ما بالذات لا ينقلب إلى ما بالذات.

فيجب حينئذ تأويل الكلام بما لا يستلزم محالاً وامتناعاً، وذلك بأن يحمل كون السيّئات حسنات على أنّ الله سبحانه وتعالى يمحو تلك السيّئات من صحائف محبّي أهل البيت عليهم السلام، ويثبّت لهم في مواضعها من صحائفهم حسنات.

ويشير إلى هذا التأويل، بل يصرّح به ما في كتاب البرهان عن تفسير شرف الدين النجفي عن صحيح مسلم، عن أبي ذرّ رضوان الله عليه[1]، قال: قال

---

١ ـ الغفاري: اختلف في اسمه؛ قيل: جندب بن جنادة بن قيس بن عمرو بن مليل بن صُعير بن حرام بن غفار، وهو الأصحّ والمشهور، وقيل: بريد بن عبد الله، و: برير بن جنادة، و: بريرة بن عشرقة، و: جندب بن عبد الله، و: جندب بن سكن.

صحابيّ جليل القدر، يعدّ من نجباء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن الأركان الأربعة، وقيل: كان خامس خمسة في الإسلام، وكان يفتي الناس في حكومة أبي بكر وعمر وعثمان.

وقيل: كان أبو ذرّ يتألّه في الجاهلية، ويقول: لا إله إلاّ الله، ولا يعبد الأصنام، وهو الذي قال في حقّه رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما أظلّت الخضراء، ولا أقلّت الغبراء، على ذي لهجة أصدق من أبي

←

رسول الله ﷺ: «يؤتى بالرجل يوم القيامة، فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وتُخبّأ كبارها، فيقال له: عملت يوم كذا كذا، وهو مقرّ لا ينكر، وهو مشفق من الكبائر، فيقال: اعطوه مكان كلّ سيّئة عملها حسنة»[1].. الخبر.

فالواجب المصير إلى هذا التأويل؛ لدلالة العقل والنقل عليه، فحاصل معنى الخبر. على ما شرحناه من البيان. أنّ الله سبحانه وتعالى يغفر لمحبّي أهل

←

ذرّ...». وقال ابن الأثير: قال عليّ عليه السلام: «وعى أبو ذرّ علماً عجز الناس عنه».

وقد لاقى من عثمان إبّان حكمه ما لاقى؛ فقد ذكر الشيخ المفيد رواية قال فيها عثمان لأبي ذرّ: والله لا جمعتني وإيّاك دار، قد خرفت وذهب عقلك.. أخرجوه من بين يديّ حتّى تركبوه قتب ناقته بغير وطاء، ثمّ انخسوا به الناقة، وتعتعوه حتّى توصلوه الربذة، فنزّلوه بها من غير أنيس حتّى يقضي الله فيه ما هو قاض.

فأخرجوه متعتعاً ملهوزاً بالعصيّ؛ فقضى نحبه فيها مظلوماً مقهوراً، فرحمة الله عليه ورضوانه.

عدّه البرقي والطوسي من أصحاب رسول الله ﷺ والإمام علي عليه السلام.

رجال البرقي: ١ و ٣، رجال الطوسي: ١٣ و ٣٦ رقم ١١ و ١، أمالي المفيد: ١٦٤، رجال الكشّي: ٢٤ رقم ٤٨، طبقات ابن سعد ٤: ٢٢٢، الاستيعاب ٤: ١٦٥٢ رقم ٢٩٤٤، أُسد الغابة ٥: ٩٩ رقم ٥٨٦٢، تهذيب التهذيب ١٢: ٩٨ رقم ٤٠١.

١ ـ تفسير البرهان ٤: ١٥٣ ح ١٣، عن تأويل الآيات ١: ٣٨٢ ح ١٩، عن صحيح مسلم ١: ١٧٧ ح ١٩٠، عن محمّد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذرّ.

وأورده أحمد بن حنبل في مسنده ٦: ١٩٦ ح ٢٠٨٨٥ بالسند نفسه، والترمذي في الصحيح ٤: ٧١٣ ح ٢٥٩٦، عن هنّاد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذرّ؛ وفي الشمائل المحمديّة: ١٨٧ ح ٢٣٠، عن أبي عمّار الحسين بن حريث، عن وكيع، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذرّ؛ وأبو عوانة في المسند ١: ١٤٦ ح ٤٣٥، عن ابن أبي الرجاء المصيصي، عن وكيع، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذرّ.

البيت عليهم السلام الذنوب التي لم يصرّوا عليها، ويتحمّل عنهم مظالم غير المؤمنين مـن سائر الناس، ويمحو من صحائفهم سـيّئاتهم التـي غفـرت لهـم، ويثبـت لهـم في مواضعها من تلك الصحائف حسنات.

لا معنى له في الظاهر غير هذا، وهذا المعنى مخالف لِما يلهج به جهلة النـاس الّذين يدّعون العلم وهم عنه بمعزل، ويلقونه إلى من هو أجهل مـنهم مـن عـوامّ الشيعة من أنّ محبّ أهل البيت عليهم السلام لا يؤاخذ بشيء من الذنوب، ولا يُقـتصّ منـه لأحد حتّى لمثله، فيذهبون بذلك إلى القول بالرجـاء الـذي حقيقتـه الاسـتخفاف بالذنوب، وعدم المبالاة بها، ويغرون عوامّ أهل مذهبهم باعتقاده، وهو مذهب قد أبطله القرآن والأحاديث، وشهد بفساده دليل العقل، والخبر المذكور حجّة عليهم لا لهم.

هذا ما بلغ إليه فهمي في معنى الخبر المذكور بعد النظـر في الآيـات القرآنيـة والأحاديث النبوية، وأخبار العترة المحمّـــدية، والقواعـد الكلاميـة، وأرجـو أنّي وفّقت فيه لسلوك منهج الصواب إن شاء الله تعالى.

حرّره أقلّ العلماء علي بن عبـدالله البحراني، في ٢ ربيع سنة ١٣١٧.

فهرس الآيات

فهرس الاحاديث

فهرس المعصومين عليهم السلام

فهرس الاعلام

مصادر المقدّمة والتحقيق

١. **الاختصاص**: للشيخ المفيد. مؤسّسة الأعلمي/ بيروت، ١٤٠٢ هـ.

٢. **إرشاد الطالبين**: لجمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري الحلّي. مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي/ قم المقدّسة، ١٤٠٥ هـ.

٣. **أعلام الدين في صفات المؤمنين**: للشيخ الحسن بن أبي الحسن الديلمي. مؤسّسة آل البيت عليهم السلام/ قم المقدّسة، ١٤٠٨ هـ.

٤. **أعيان الشيعة**: للسيّد محسن الأمين. دار التعارف/ بيروت، ١٤٠٦ هـ.

٥. **الأمالي**: للشيخ الصدوق. مؤسّسة البعثة/ طهران، ١٤١٧ هـ.

٦. **الأمالي**: للشيخ المفيد. مؤسّسة النشر الإسلامي/ قم المقدّسة، ١٤٠٣ هـ.

٧. **الأمالي**: للشيخ الطوسي. مؤسسة البعثة/ طهران، ١٤١٤ هـ.

٨. **أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين**: للشيخ علي البلادي البحراني. مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي/ قم المقدّسة، ١٤٠٧ هـ.

٩. **بحار الأنوار**: للعلاّمة محمّد باقر المجلسي. مؤسّسة الوفاء/ بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٠. **البرهان في تفسير القرآن**: للسيّد هاشم البحراني. مؤسّسة البعثة/ طهران، ١٤١٥ هـ.

١١. **بصائر الدرجات**: لمحمّد بن الحسن الصفّار، مؤسّسة الأعلمي/ طهران ١٤٠٤ هـ.

١٢. **تاريخ البحرين**: للشيخ محمّد علي آل عصفور. مخطوط من القطيف.

١٣. **تأويل الآيات**: لشرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي. مدرسة الإمام المهدي عجّل الله فرجه/ قم المقدّسة، ١٤٠٧ هـ.

١٤. **تفسير فرات**: لفرات بن إبراهيم الكوفي. طهران، ١٤١٠ هـ.

١٥. **التمحيص**: لأبي علي محمّد بن همّام الإسكافي. مدرسة الإمام المهدي عجّل الله فرجه/ قم المقدّسة، ١٤٠٤ هـ.

١٦. **تهذيب تاريخ دمشق**: للشيخ عبد القادر بدران. دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٧. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**: للشيخ آقا بزرك الطهراني. دار الأضواء/ بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٨. **ذكر أخبار أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني. مطبعة بريل/ ليدن، ١٩٣١ م.

١٩. **رجال البرقي**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد البرقي. جامعة طهران، ١٣٤٢ هـ. ش.

٢٠. **رجال الطوسي**: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي. المكتبة الحيدرية/ قم المقدّسة، ١٣٨١ هـ.

٢١. **رجال النجاشي**: لأبي العبّاس أحمد بن علي النجاشي. مؤسّسة النشر الإسلامي/ قم المقدّسة، ١٤٠٧ هـ.

٢٢. **سفينة البحار**: للشيخ عبّاس القمّي. دار الأُسوة/ قم المقدّسة، ١٤١٤ هـ.

٢٣. **سنن الترمذي**: لمحمّد بن عيسى بن سورة. دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٢٤. **الشمائل المحمّدية**: لمحمّد بن عيسى بن سورة الترمذي. مؤسّسة الكتب الثقافية/ بيروت، ١٤١٦ هـ.

٢٥. **شهداء الفضيلة**: للشيخ عبد الحسين الأميني. دار الشهاب/ قم المقدّسة.

٢٦. **الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**: لهاشم معروف الحسني. دار القلم/ بيروت، ١٩٧٨ م.

٢٧. **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجّاج القشيري. دار الفكر/ بيروت، ١٣٩٨ هـ.

٢٨. **عقاب الأعمال**: للشيخ الصدوق. مكتبة الصدوق/ طهران، ١٣٩١ هـ.

٢٩. **عيون أخبار الرضا** عليه السلام: للشيخ الصدوق. انتشارات جهان/ طهران.

٣٠. **الفَرق بين الفِرق**: لعبد القاهر بن طاهر الاسفرائيني. دار المعرفة/ بيروت.

٣١. **فرق الشيعة**: لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي. المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف، ١٣٥٥ هـ.

٣٢. **القاموس المحيط**: لمحمّد بن يعقوب الفيروزآبادي. دار الفكر/ بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٣. **قرب الإسناد**: للشيخ عبد الله بن جعفر الحميري. مؤسّسة آل البيت عليهم السلام/ قم المقدّسة، ١٤١٣ هـ.

٣٤. **الكافي**: لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني. دار الكتب الإسلامية/ طهران، ١٣٨٨ هـ.

٣٥. **الكامل في الضعفاء**: لعبدالله بن عديّ الجرجاني. دار الفكر/ بيروت، ١٤٠٥ هـ.

٣٦. **لسان العرب**: لابن منظور المصري. أدب الحوزة/ قم المقدّسة، ١٤٠٥ هـ.

٣٧. **ماضي النجف وحاضرها**: للشيخ محمّد باقر آل محبوبة. دار الأضواء/ بيروت، ١٤٠٦ هـ.

٣٨. **مجمع البحرين**: لفخر الدين الطريحي. مكتبة مرتضوي/ طهران، ١٣٦٢ هـ. ش. (١٩٨٣ م).

٣٩. **المحاسن**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد البرقي. المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام/ قم المقدّسة، ١٤١٣ هـ.

٤٠. **مرآة العقول**: للعلاّمة محمّد باقر المجلسي. دار الكتب الإسلامية/ طهران، ١٣٦٣ هـ. ش. (١٩٨٤ م).

٤١. **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. دار الفكر/ بيروت، ١٣٩٨ هـ.

٤٢. **مستدركات علم رجال الحديث**: للشيخ علي النمازي. حسينية عماد زاده/ أصفهان، ١٤١٢ هـ.

٤٣. **مسند أحمد بن حنبل**: لأبي عبدالله الشيباني. دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ١٤١٤ هـ.

٤٤. **مسند أبي عوانة**: ليعقوب بن إسحاق الاسفرائني. دار المعرفة/ بيروت.

٤٥. **مشارق أنوار اليقين**: للحافظ رجب البرسي. مؤسّسة الأعلمي/ بيروت.

٤٦ . **المعتزلة وأُصولهم الخمسة**: لعوّاد بن عبدالله المعتق. مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤١٧ هـ.

٤٧ . **معجم رجال الفكر والأدب في النجف**: للشيخ هادي الأميني. بيروت/ ١٤١٣ هـ.

٤٨ . **معجم مؤلّفي الشيعة**: لعلي الفاضل القائيني. وزارة الإرشاد الإسلامي/ طهران، ١٤٠٥ هـ.

٤٩ . **مناقب آل أبي طالب**: للشيخ محمّد بن علي بن شهرآشوب المازندراني. دار الأضواء/ بيروت، ١٤١٢ هـ.

٥٠ . **مناهج اليقين في أُصول الدين**: للعلاّمة الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي. قم المقدّسة، ١٤١٦ هـ.

٥١ . **منتظم الدرّين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين**: للشيخ محمّد علي آل نشرة البحراني. مخطوط من القطيف.

٥٢ . **نقباء البشر في القرن الرابع عشر**: للشيخ آقا بزرك الطهراني. دار المرتضى/ مشهد المقدّسة، ١٤٠٤ هـ.

٥٣ . **النهاية في غريب الحديث**: لابن الأثير المبارك بن محمّد الجزري. مؤسّسة إسماعيليان / قم المقدّسة، ١٣٦٤ هـ. ش. (١٩٨٥ م).

٥٤ . **الوافي**: للفيض الكاشاني. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام/ أصفهان، ١٤٠٦ هـ.

٥٥ . **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**: للشيخ الحرّ العاملي محمّد بن الحسن. مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / قم المقدّسة، ١٤٠٩ هـ.

فهرس المحتويات